مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧١٥٧

الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرثبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أو جون
	رواندا	السيد غاساناا
	شيلي	السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1430197 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أُحيط مجلس الأمن علما خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع بأحدث التطورات السياسية في أوكرانيا. وبناء على طلب المجلس، ستتناول إحاطتي الإعلامية اليوم حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا وستقدم أحدث المعلومات عن التطورات التي وقعت منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في ١٩ آذار/مارس (انظر S/PV.7144). وسأسلط الضوء على المسائل الرئيسية لحقوق الإنسان، مع الأخذ في الاعتبار الأحداث الأخيرة في شرقي البلد.

تستند ملاحظاتي على النتائج التي توصلت إليها خلال المهمتين اللتين قمت بهما مؤخراً إلى أوكرانيا، كما تستند على الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أسابيعها القليلة الأولى في أوكرانيا. في البداية، أود أن أؤكد على وجود أوجه ترابط قوي بين الانتهاكات المزمنة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، والاحتجاجات في ساحة ”ميدان“، والحالة الراهنة في شرق البلد.

بحسب التقارير، يعيش ما يقرب من ثلث السكان في أوكرانيا تحت خط الفقر. ومن العوامل الكامنة التي أدت إلى الاحتجاجات في ساحة ”ميدان“ الفوارق الهائلة في مستويات المعيشة وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بسبب الفساد وسوء الإدارة. وكشفت الاحتجاجات التي بدأت في كييف ثم عمت سائر أنحاء البلد في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤ عن وجود شعور عميق بالاستياء لدى الشعب الأوكراني.

لقد أجج العنف الذي مارسته قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين المؤيدين للتقارب مع أوربا في كييف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الغضب وأدى إلى تطرف الاحتجاجات ووقوع اشتباكات بين المحتجين والشرطة. ومرِّرت على عجل في البرلمان، في منتصف شهر كانون الثاني/يناير، تشريعاتٌ قلصت حرية التعبير والتجمع وعززت الشعور بالإفلات من العقاب لدى قوات الشرطة، وأدت كذلك إلى أعمال اتسمت بالعنف من جانب بعض المتظاهرين المتطرفين.

لم يتحقق بعد أي تقدم في تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال فترة الاحتجاجات في ساحة ”ميدان“ إلى العدالة. قتل خلال الاحتجاجات ١٢١ شخصا ولا يزال ما يزيد على ١٠٠ شخص مجهولي المصير. وقد شرع مكتب المدعي العام في مباشرة دعاوى جنائية، ومن الأهمية بمكان ضمان مساءلة الجناة.

خلال احتجاجات ساحة ”ميدان“، أطلقت بعض الجماعات والأفراد تعبيرات تنم عن البغضاء على أسس قومية أو عرقية أو دينية. وأبلغ أيضاً عن وقوع بعض الهجمات ضد

الطائفة الروسية، بخاصة الروس المرتبطين بالحكومة السابقة. غير أن تلك الهجمات لم تكن لا ممنهجة ولا واسعة النطاق. بل كانت حوادث معزولة، جري فيما بعد تضخيمها من خلال تقارير وسائط الإعلام المتحيزة، مما أثار الخوف وانعدام الأمن لدى الطائفة الروسية.

وكانت هناك أيضا بعض حالات التحريض على البغضاء من جانب جماعات المتطرفين اليمينيين، من قبيل ما يسمى بـ ”قطاع اليمين“. وينتشر الخوف وانعدام الأمن عندما لا يُوضع حد للتحريض على البغضاء والتمييز والعنف. ولذلك من الأهمية بمكان أن تعالج تلك المسألة باعتبارها أولوية. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها بالفعل الحكومة ومكتب المدعي العام في أوكرانيا لإدانة هذه الحالات علناً والتحقيق فيها. في هذا السياق، من غير المقبول البتة أن يدعو أحد المرشحين الرئاسيين أتباعه إلى تسليح أنفسهم للدفاع عن شرق البلد، في حين يتعرض آخر للضرب بسبب آرائه السياسية. ويقوم المراقبون بالتحقق من هذه الادعاءات الخطيرة.

الزيارة التي قمت بها في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ آذار/مارس هي آخر زيارة يقوم بها إلى شبه جزيرة القرم مسؤول كبير بالأمم المتحدة. وخلال مهمتي، أجريت اتصالات مع طائفة واسعة من المحاورين، بما في ذلك السلطات المحلية والمجتمع المدني، وبخاصة الضحايا أنفسهم. وأتاح لي ذلك الحصول على انطباع مباشر عن الحالة.

أسهم التلاعب الإعلامي إسهاما كبيرا في إشاعة جو من الخوف وانعدام الأمن في الفترة التي سبقت الاستفتاء. ولم يكن وجود الجماعات شبه العسكرية وما يسمى بمجموعات الدفاع عن النفس، فضلا عن جنود يرتدون الزي العسكري بدون علامات مميزة، مؤاتياً لتهيئة بيئة يمارس فيها الناخبون بحرية حقهم في اعتناق الآراء وحرية التعبير أثناء الاستفتاء في ١٦ آذار/مارس. وكانت هناك ادعاءات موثوق بها بحدوث مضايقات، وحالات اعتقال تعسفي وتعذيب قامت بها تلك المجموعات التي كانت تستهدف الناشطين والصحفيين ممن لم يكونوا مؤيدين للاستفتاء.

وإذ أؤكد من جديد على قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٧ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، أود أن أشدد على الالتزامات التي تعهدت بها السلطات في شبه جزيرة القرم بأن تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن دواعي القلق أيضا أن السلطات في القرم تعجلت اعتماد دستور جديد في ١١ نيسان/أبريل. واثار مجلس تتار القرم شواغل هامة بشأن حقوق الإنسان تمثلت في الافتقار التام إلى النقاش العام، فضلا عن إقصاء تتار القرم من عملية صياغة الدستور الجديد. ولا تزال تثار أيضا شواغل بشأن المسائل المتصلة بالجنسية، لا سيما فيما يتعلق بحقيقة أن مَن لا يقبلون الجنسية الروسية يواجهون، بحسب التقارير، العديد من العقبات في ضمان حقوق الملكية والأراضي، والحصول على التعليم والرعاية الصحية والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية الأخرى.

عندما زرت شرق أوكرانيا في آذار/مارس، كانت الحالة متوترة جدا أصلاً. وفي الوقت نفسه، تدهورت الحالة تدهوراً شديداً. وتفيد التقارير بأن النشطاء المسلحين الموالين لروسيا أسسوا جمهورية دونيتسك الشعبية، واستولوا على عدد من المباني الحكومية في العديد من المدن بمنطقة دونيتسك مستخدمين العنف، بما في ذلك ضد الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وفي لوهانسك ما زال المحتجون الموالون لروسيا يحتلون المبنى المحلي لدائرة الأمن. وفي خاركوف تعرض المشاركون في مسيرة موالية لأوكرانيا للهجوم والضرب من قبل المتظاهرين الموالين لروسيا، الذين اخترقوا طوق الشرطة، ما أسفر عن جرح نحو ٥٠ شخصا.

إن الحوادث والاشتباكات الجارية بين مختلف جماعات المحتجين، وكذلك مع قوات الأمن، أمر يبعث على القلق

الشديد. وفي حين تشير التقارير إلى أن عدد المحتجين، بمن فيهم أشخاص يزعم أنهم قادمون من خارج الإقليم، لم يشهد زيادة كبيرة – نحن نتحدث عن حوالي ألفين – فقد ازداد مستوى العنف وارتفعت نسبة المتظاهرين المسلحين. وتترتب عن ذلك آثار كبيرة على حقوق الإنسان.

وبينما يتعين التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالاحتجاجات والتحقق منها بصورة عاجلة، يجب أن تقوم قوات الأمن بدورها في الحفاظ على النظام العام وفقا لمعايير حقوق الإنسان. هناك حدود واضحة بين ما يمكن اعتباره ممارسة لحق التجمع السلمي والسلوك العنيف للمحتجين المسلحين. ومع ذلك، في جميع الحالات، ينبغي ألا تستخدم قوات الأمن القوة بدون داع أو بصورة مفرطة.

تنذر الحالة في شرق البلد، إن لم يتم تداركها بصورة ملائمة باعتبار ذلك أمراً له الأولوية، بزعزعة استقرار البلد بأسره بصورة خطيرة. وينبغي على مَن يمارسون التأثير على الحالة أن يتخذوا إجراءات فورية لوقف العنف. يجب وقف تسليح المحتجين وتحويلهم إلى قوات شبه عسكرية. ويمكن مساءلة كل من يحرض على العنف ويقدم الأسلحة للمتظاهرين عن النتائج المأساوية الناجمة عن ذلك.

من أجل تهدئة التوترات في جميع أنحاء البلد، ينبغي تشجيع جميع الأطراف على الشروع في حوار وطني هادف ومستدام وشامل للجميع، يقوم على أساس احترام الالتزامات القانونية لأوكرانيا بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها من ذي قبل. وينبغي أن تأخذ هذه العملية في الاعتبار شواغل جميع مَن يعيشون في أوكرانيا، بما في ذلك الأقليات، وأن تعالج مسائل مثل الحقوق اللغوية وتطبيق اللامركزية في البلد.

وفي الختام، لا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه دقة الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في منع نشوب العنف ونزع فتيل التوترات. بالأمس، أصدرنا تقريرنا الأول عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا على أساس الزيارتين اللتين قمت بهما ونتائج الشهر الأول من عملية رصد حقوق الإنسان. ونحن عازمون على إصدار تقريرنا الثاني في ١٥ أيار/مايو. وأي شخص لديه معلومات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ينبغي أن يتشاطرها معنا بغية أن نتحقق منها، وإجراء المزيد من التحقيق بشأنها إذا لزم الأمر، وتضمينها في تقريرنا المقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة النيجيرية على تنظيم هذه الإحاطة الاعلامية العلنية. كما أود أن أعبر عن تقديري للأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، على إحاطته الاعلامية.

إنّ التقرير الذي قدّمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٥ نيسان/أبريل يدحض مباشرة السرد التحريضي من جانب روسيا، التي تستخدمه لتبرير أعمالها غير القانونية في أوكرانيا. وفي حين يشير التقرير إلى أن أوكرانيا عانت من انتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام المساءلة، والفساد، وسوء إدارة الموارد، فضلا عن الافتقار إلى نظام الضوابط والموازين، وعدم إجراء انتخابات حرة، فإن اللوم يوجّه إلى النظام السابق.

ويشير التقرير إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية كانت من بين الأسباب الجذرية للاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى إجراء تغيير في الحكومة. واعتماد القوانين التقييدية المناهضة للاحتجاجات، والاستخدام المفرط للقوة من جانب شرطة بيركوت الخاصة وقوات الأمن الأخرى تحت إمرة

يانوكوفيتش عملا على تحويل المنحى الذي كانت تسلكه مظاهرة سلمية، وأدّيا إلى ما تلا ذلك من أعمال عنف وإزهاق أرواح. ويشير التقرير، مع ذلك، إلى أنه منذ تولي الحكومة الحالية السلطة في نهاية شباط/فبراير، تراجعت التوترات إلى جانب الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

في شبه جزيرة القرم، ترتبط الشواغل الرئيسية بالتطورات التي رعتها روسيا وأدت إلى الحالة السائدة بعد ما يسمّى بالاستفتاء، وهي تؤثر تأثيرا مباشرا على تمتع السكان المحليين بحقوق الإنسان، لا سيما السكان الأصليين من التتار، الذين اختاروا مقاطعة الاستفتاء، وجرى وصف حالتهم للتو. قد يضطر الكثيرون من الناس إلى ترك ديارهم ومواجهة العواقب الأخرى الناجمة عن الاستيلاء على القرم. هذا ما تؤكده أيضا بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويبرز التقرير أيضا طابع الاستفتاء المشكوك فيه للغاية، الذي جرى في أجواء التخويف من جانب الجماعات المسلحة، والانعدام التام لحرية وسائط الإعلام. وكما يذكر أعضاء المجلس، تم الاستفتاء الشعبي بطريقة متسرعة على نحو خاص، في غياب الممارسات المتبعة في الانتخابات والقيام بمراقبتها من دون إجراء مناقشة عامة بشأن مزاياه، وتضمن حصرا خيار الانفصال.

ويشير التقرير أيضا إلى أن المظالم المتعلقة بعدم تمثيل الحكومة المركزية للمصالح في شرق أوكرانيا تسبق الحكومة الحالية بتاريخ طويل. كما يذكر التقرير أن انتهاكات حقوق الإنسان للأقليات العرقية في شرق أوكرانيا، والقرم، وأماكن أخرى في أوكرانيا لم تكن منتشرة على نطاق واسع ولا منهجية. هذا ما يؤكده بوضوح البيان الأخير الصادر عن المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأقليات، ريتا إيزاك، التي خلصت إلى أن الغالبية العظمى من الأقليات وغيرها عاشت حياة تتصف بالوئام بين المجموعات العرقية وفي العلاقات بين الأديان وظروف عدم التمييز في جميع مجالات الحياة. وذكرت أن

”الوضع الحالي لحقوق الإنسان للأقليات في أوكرانيا، والأحوال المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ... لا يمكنها أن تبرر أي أعمال عنف أو تحريض ... من جانب أي طرف، وطني أو دولي“.

هذا بالضبط ما كنا نقوله طوال الوقت. وأيا كانت المسائل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان والأقليات في أوكرانيا، أو القرم، أو شرق أوكرانيا على وجه الخصوص، فإن أيا من هذه المسائل لا يمكنها على الاطلاق أن تبرر القيام بغزو القرم وضمها، أو زعزعة الاستقرار الجارية في شرق أوكرانيا، بل يمكن وينبغي حلها عن طريق الوسائل السلمية المتبعة والمجرّبة جيدا، بمساعدة المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، فضلا عن الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن هناك تغييرات إيجابية جارية أو قيد البحث في أوكرانيا اليوم، مثل الرغبة في الابتعاد عن مظالم الماضي، وبلورة رؤية جديدة للبلد. وهذه الاستنتاجات الواردة في التقرير تؤكدها الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية لتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وكفالة حقوق الأقليات، ومعالجة مسألة اللامركزية. والواقع أن الرئيس بالنيابة، تورتشينوف، اقترح مؤخرا إجراء استفتاء حول اللامركزية في البلد، إلى جانب الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في ٢٥ أيار/مايو.

جميع النقاط المذكورة أعلاه تشير إلى حقيقة أن الأزمة التي حدثت في أوكرانيا ليس سببها حماية أقلية عرقية واحدة بعينها، أو لغة هذه الأقلية، أو تطرف الراديكاليين المزعوم في أوكرانيا. لقد علمنا ذلك أيضا طوال الوقت من مختلف الاستنتاجات السابقة التي خلص إليها ممثلون ساميون دوليون، بمن فيهم ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأكدوا فيها مرارا وتكرارا رفضهم لمثل هذه الادعاءات. ومن بين أمور أخرى، سبب هذه الأزمة يكمن في زعزعة الاستقرار في أوكرانيا بغرض عرقلة

انتخابات ٢٥ أيار/مايو ومنع إجرائها، التي أعلنتها الحكومة المؤقتة في كييف لحظة تعيينها، خوفا من أن تفلت السلطة من بين أيدي أمثال يانوكوفيتش ورفاقه الفاسدين.

وتتعلق الأزمة أيضا بالاستيلاء على الأرض بصورة سافرة والطموحات السياسية والعسكرية الكبرى لروسيا. وفي مشهد متكرر يبعث على القلق، ويشكل مرة أخرى انتهاكا واضحا للدستور الأوكراني والقواعد المقبولة للسلوك الدولي، يقوم مقاتلون مدججون بالأسلحة من دون أي شارات باحتلال المباني الحكومية المحلية وإعلان الاستقلال، وهي صورة كاريكاتورية حزينة لتقرير المصير في تحدٍ للقانون الوطني والدولي.

علاوة على ذلك، إن الحرب الدعائية الممنهجة والمعدة جيدا ضد أوكرانيا وقيادتها المؤقتة هي لعبة خطيرة للغاية، لأنه كما رأينا مرارا وتكرار من مختلف الأوضاع حول العالم، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا، من السهل جدا إخراج مارد الأسلحة البارع من القمقم، وهو مارد التحريض والكراهية، ولكن يصعب جدا احتواؤه بعد ذلك.

لهذا، نحث الجانب الروسي على وقف التضليل والحملة الدعائية ضد أوكرانيا وأوروبا قبل فوات الأوان. إن الهيئات الدولية، وأوروبا، وأوكرانيا دعت مرارا إلى ضبط النفس والحوار. فأبواب هذا المسار ما زالت مفتوحة، مع انتظار الاجتماع الرباعي المقرر عقده في جنيف بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل، وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى مواصلة سلوك هذا المسار.

لا يزال هناك الكثير الذي يتعين على الحكومة الحالية والحكومة المقبلة في أوكرانيا القيام به. ومكافحة الفساد – ونحن نرحب بحقيقة أن التشريعات ذات الصلة يجري وضعها الآن مما يحسّن فرص الحصول على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية – وتوفير المساواة الحقيقية لجميع المواطنين والتصدي لأوجه القصور في النظام القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب، التي كانت شائعة جدا في البلد، تمثل القضايا الرئيسية موضع الاهتمام والتي يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، تقديم المزيد من المساعدة بخصوصها.

والإبلاغ النزيه عن انتهاكات حقوق الإنسان يساعد على منع التلاعب بالمعلومات أيا كان مصدرها. لذلك، نحن نؤيد تلقّي التقارير باستمرار من بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، بغية كفالة التدفق المنتظم والمتواصل للمعلومات حول المستجدات التي تحدث في البلد. ويتعين علينا أيضا توفير التمويل اللازم للبعثة في الأجلين المتوسط والبعيد، كي تستمر البعثة بعد حزيران/يونيه لفترة طويلة. ويجب أن تواصل البعثة عملها في أراضي أوكرانيا كافة، بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

وآليات رصد حقوق الإنسان الأخرى ضرورية أيضا. ونحن نتطلع إلى تلقي نتائج الزيارة التي قامت بها إلى أوكرانيا المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأقليات في الفترة من ٧ إلى ١٣ نيسان/أبريل. ونرحب بالطلبات المقدمة من أصحاب الولايات المواضيعية الآخرين في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مثل المقرر الخاص المعني بالمشردين داخليا، لزيارة أوكرانيا، والإبلاغ عن النتائج التي يتوصلون إليها.

ومن الأهمية الحاسمة أيضا كفالة الرصد المستقل لحالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم على وجه التحديد. ونحن ندعو سلطات الاحتلال إلى السماح لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بالعمل في القرم، بما في ذلك افتتاح مكتب فرعي لها في سيمفيروبول. وينبغي لمسؤولي الأمم المتحدة أن يواصلوا زيارة القرم، والإبلاغ عن حالة جميع الأقليات العرقية، وحرية وسائط الإعلام، وحقوق الإنسان.

إن الشعبين في روسيا وأوكرانيا وقعا ضحية الدعاية والتضليل الإعلامي اللذين كانا سببا لارتكاب أعمال غير دستورية وانتشارها على أيدي المسلحين المحليين، بمساعدة خارجية. الوضع متوتر جدا، ولكن عكس هذا المسار لا يزال ممكنا بطبيعة الحال. لقد حان الوقت للاستجابة إلى الدعوات التي لا حصر لها للحد من التصعيد، وكفّ موسكو عن التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا.

تقوم الحكومة الحالية بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ومعالجة السياسة المتعلقة باللغة، وحقوق الأقليات العرقية، ولامركزية السلطة، والفساد، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون. فمن مصلحتنا المشتركة السماح لهذه الحكومة والحكومة المقبلة في أوكرانيا بالقيام بهذا العمل دون عائق. كما يجب أن ندعم جهودها للتأكد من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٢٥ أيار/مايو، بمشاركة كل أوكرانيا بجميع تنوعها الثري.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الأحداث التي وقعت مؤخرا في جنوب شرقي أوكرانيا مصدر قلق كبير. ففي ١٣ نيسان/أبريل، أصرّ الوفد الروسي في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن على دعوة عدد من أعضاء المجلس إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة لهم بغية منع استخدام القوة في الأزمة التي تشهدها المناطق الشرقية من أوكرانيا. في المقابل، استمعنا إلى عدد من البيانات الغامضة، وأعربت بعض الوفود عن تفهمها لخطط السلطات الأوكرانية القاضية باستخدام القوة ضد مواطنيها. والنتيجة واضحة.

إن الذين اغتصبوا السلطة في كييف من خلال الانقلاب على الحكومة يتجاهلون الآن المطالب المشروعة لسكان جنوب شرق أوكرانيا ويمارسون الاستخدام غير الدستوري للقوة العسكرية للمصالحة مع أبناء شعبهم الذين يتطاولون عليهم ويسمونهم بأفراد عصابات وإرهابيين. إن هذه الخطوات المتهورة مشحونة بإمكانية إطلاق العنان لحرب أهلية حقيقية في أوكرانيا. لقد أريقت الدماء الأولى بالفعل. حذر المواطنون في جنوب شرق البلاد السلطات مراراً وتكراراً من أنهم على استعداد للعمل كدروع بشرية. وفي عدد من المناطق رفضت صراحة عناصر الوحدات النظامية التابعة للجيش الأوكراني وقوات الأمن الداخلي إطلاق النار على أبناء بلدهم. وتوجد حالات أخذ فيها الجنود جانب الشعب. أليس ذلك هو السبب وراء قيام الزعماء المنصبين ذاتيا في كييف بنشر ودعم المتشددين اليمينيين وغيرهم من أفراد الميليشيات غير الشرعية الذين استلّوا حرابهم من غمادها؟ على سبيل المثال، إن الأشخاص الذين يرتدون البزات السوداء والذين أُرسلوا إلى كراماتورسك لا ينتمون إلى وزارة الدفاع الأوكرانية أو إلى قوات الأمن الداخلي، فمن يرأس تلك العناصر؟ بالطبع، من غير المرجح جداً أن تكون لدى أي شخص أوهام إزاء استقلال أفعال المسؤولين في كييف. وهذا يطرح تساؤلا مؤداه أن سيناريو الانقلاب ربما اقترحته لكييف بلدان ما برح كبار مبعوثيها يهمسون في أذن القادة الأوكرانيين الذين يرعونهم.

إن الوصفة للخروج من الأزمة السياسية الداخلية الجسيمة التي ابتُليت بها أوكرانيا وصفة بسيطة ومعقدة في نفس الوقت. ولا بد للأوكرانيين من بدء الحوار، شريطة أن يكون حوارا جامعاً وشاملاً. ينبغي لكل منطقة وكل قوة سياسية في البلد من دون استثناء أن تشارك في الحوار على قدم المساواة مع نفس الحق في عملية اتخاذ القرارات بشأن القضايا الملحة. وينبغي أن يتجسد كل ذلك في دستور مُصلح إصلاحاً شاملاً يتصوره مجتمع أوكرانيا المتعدد الأعراق بوصفه دستوراً موثوقاً، ويرتكز على أساس حكومة شرعية لديها منظور طويل الأجل. ومن دون ذلك، سيكون من الصعب على أوكرانيا أن تظل موحدة أو أن تحل مشاكلها الراهنة المتشابكة. ومن المخطط أن تصبح هذه المسألة الموضوع الرئيسي في اجتماع جنيف الذي لا يزال حتى الآن مدرجاً في جدول الأعمال، وينبغي أن يكون المهمة الأساسية للمجتمع الدولي عندما يُعرب عن قلقه

إزاء ما يحدث في أوكرانيا. فلا بد للخطة من أن تبدأ بإصلاح دستوري حقيقي وليس مجرد وضع نص تجميلي.

في الوقت الراهن، من الحيوي أن نتلقى معلومات دقيقة عما يحدث في أوكرانيا. وإذا ما أراد الدوليون تبرير وجودهم في البلد، عليهم تقييم الحالة المتطورة بموضوعية وحياد. من سوء الطالع، إن التقرير الذي نشرته بالأمس مفوضية حقوق الإنسان يوحي بعكس ذلك. والوثيقة أحادية الجانب ولكنها منحازة. وقد فضل من صاغوها عدم ذكر أن السلطات الحالية في أوكرانيا قد حازت على ذلك المركز من خلال انقلاب مسلح وليس عن طريق انتخابات ديمقراطية حضارية. إن الهجمات التي تشنها المجموعات الأمنية المسلحة غير الشرعية ونهب المباني الحكومية من قبل المتطرفين الذين تم وصفهم على نحو خارق في التقرير بوصفهم معارضين سلميين، بينما وُصفت المظاهرات التي يقوم بها المواطنون الأوكرانيون في المناطق الشرقية من البلد بأنها أعمال غير شرعية. وقد ذكر التقرير بصورة مشوهة بأنه من الواضح أن الحكومة الأوكرانية ملتزمة التزاماً قاطعاً بقطع كل صلة لها بالإجحافات السابقة، وتعمل على وضع رؤية جديدة لمستقبل أوكرانيا. ويحذف التقرير الحقائق التي لا تروق له والتي تشهد على حقيقة أنه منذ اليوم الأول ما برحت الأنشطة التي تقوم بها الحكومة تتم في مناخ يسوده العنف وعدم الشرعية الذي أوجدته الحكومة نفسها.

إن التقرير لا يولي أي اهتمام للاتجاه الخطير جداً نحو نمو تعصب قومي شديد لا يكبح له جماح ونحو النازية الجديدة. وفي الحقيقة، إن مصطلح ”النازية الجديدة“ لا يستخدم بدقة على الإطلاق. إن التعصب المحموم في غرب ووسط أوكرانيا يحركه سوط الجناح اليميني وغيره من المجموعات المتطرفة التي لا تكون حاضرة إلا في الكلام عن حق الأقليات في المشاركة في الحياة السياسية الذي لا يؤخذ في الحسبان بصورة كاملة. ولم يذكر شيء عن النداءات الموجه للجماهير التي تحرضهم على الكراهية الوطنية وحتى تدمير السكان الروس. إن تصريحات قائد حزب الحرية في البرلمان تشير إلى تحرير أوكرانيا مما يسمى بمافيا "Moskal'sko - Zhidovskaia"، وبالنسبة للذين لم يسمعوا من قبل بهذه الكلمة العامية التي يشيع استخدامها بين أفراد العصابات، فإنها تعني الروس واليهود. وأود أن أذكر بأن هذا الشخص، وفقاً لمركز سيمون فيزنتال، يظهر في المرتبة الخامسة على قائمة أشرس المعادين للسامية في أوروبا. ولأغراض عملية بحتة، فإن هذا الحزب يمسك الآن بزمام القوات العسكرية وغيرها من القوات في كييف.

إن الذين يحركون التحريض على الجريمة والعنف على أساس العنصرية هم مجرمون. ويجب إلقاء القبض عليهم فوراً وتقديمهم للعدالة امتثالاً لالتزامات أوكرانيا الدولية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، لا أن يعملوا بوصفهم العمود الفقري للحرس الوطني والصفوة الحاكمة حالياً. على الرغم من أن التقرير، يصف عن حق المجتمع الأوكراني بأنه ثنائي اللغة، فإن الموقف الحقيقي للناطقين بالروسية من السكان غير متجسد على الإطلاق. وينبغي لنا أن نتذكر أنه في أوقات مختلفة يشار إليهم بوصفهم من غير السكان الأصليين وبالأقلية وبالأغراب وبالغزاة. واللغة الروسية تتلاشى تدريجياً من التداول.

وتوجد حالات عديدة لمضايقات ولاستخدام العنف الجسدي من قبل القوميين والراديكاليين الأوكرانيين ضد ممثلي السلطات السابقة وضد الذين يختلفون مع النظام الحالي. ومن الأمثلة الحديثة، أنه في ٧ نيسان/أبريل، تمت السخرية من مشاركين في اجتماع للقضاة وإهانتهم. وفي ليلة ١٥ نيسان/أبريل، تم تدمير المقر الرئيسي للحزب الشيوعي الأوكراني في سومي. ومن سوء الطالع، إن واضعي التقرير آثروا تجاهل هذا الدليل الفاضح للأعمال غير القانونية لأنصار النظام الحالي في كييف. وبدلا من ذلك، يعج التقرير بالإشارات إلى شهادات

أشخاص عديدين مجهولين شاهدوا أو سمعوا شيئاً في مكان ما. إن تقييم التقرير للحالة المتعلقة بحرية الخطابة والصحافة لا يرتقي إلى درجة التفحص. ولا يتطرق إلى استمرار السلطات الأوكرانية في محاولاتها لعرقلة التغطية الموضوعية للحالة، وتهديداتها ضد الصحفيين وتخويفهم، ورفضها السماح لممثلي وسائط الإعلام الأجنبية بالدخول إلى البلد. وتم الإعراب عن القلق إزاء هذه الحالة ليس فقط من جانب المنظمات غير الحكومية، من قبيل مراسلين بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين، بل أيضاً المفوضية الأوروبية. فكيف يمكننا الكلام عن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون إذا كان حتى مرشحو الرئاسة في أوكرانيا – أولغ تساريف وميخائيل دوبكين – يتعرضون للهجوم، وقد تحول أخيراً البرلمان الأوكراني إلى شيء من قبيل ديمقراطية الأقوياء هم الذين يحددون ما هو الصواب.

أما في ما يتعلق بتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتلفيقات العارية عن الصحة التي استمعنا إليها اليوم من السيد سيمونوفيتش عن الحالة في شبه جزيرة القرم، فقد أعلنت تلك المنطقة نفسها أنها تابعة للاتحاد الروسي ولذلك لا يمكن من حيث المبدأ أن تكون مادة للمناقشة في جلسة اليوم بشأن الحالة في أوكرانيا، إنها لن تخدم أغراض المناقشة. ولدينا انطباع مفاده أن التقرير كان ملفقا وارتكز على استنتاجات صاغها سلفاً السيد سيمونوفيتش الذي تم الإعراب عن توجهاته السياسية في بيان عن نتائج زيارته الأولى لأوكرانيا في آذار/مارس. وبشكل عام، نحن مضطرون للاستنتاج بأن التقرير يقوض من مصداقية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوصفها نصيراً نزيهاً لحقوق الإنسان. وسوف نواصل عن كثب رصد عمل البعثة. فلنرَ كيف تجسد تقاريرها في المستقبل العنف المطلق له العنان في جنوب شرق البلد بسبب سلطات كييف.

نقدم نصيحة إلى جميع مناصري حقوق الإنسان في البلد أن يولوا اهتماماً خاصاً، بالأفعال وليس بالأقوال، لأعمال سلطات كييف التي نصبت نفسها، والتي تهدد السكان في شرق البلد وجنوب شرقها بإرغامهم على المصالحة، وترتكب انتهاكات وحشية وجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما بحق السكان الروس والسكان الناطقين بالروسية في تلك المناطق.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية.

ما فتئت تشاد تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في أوكرانيا والتي انتهكت حقوق الإنسان، ومن المحتمل أن يؤدي العنف إلى عواقب وخيمة يصعب التنبؤ بها. تدين تشاد كل شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والعنف بغض النظر عن مصدره.

ونطالب بإجراء تحقيق مستقل لتحديد مسؤولية كل طرف من الأطراف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت. ومع ذلك، نعتقد أنه من الصعب إيضاح الحالة في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان دون توفر الحد الأدنى من الاستقرار وتقليل حدة التوترات السائدة.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والهدوء ونحثها مرة أخرى على إيلاء الأولوية لإيجاد تسوية سلمية للأزمة. ونعتقد أن الحل السياسي ممكن في إطار إجراء مفاوضات مباشرة وصريحة بين الأطراف المعنية، وذلك مع مراعاة المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وشواغل جميع مكونات المجتمع الأوكراني على اختلاف مشاربها. وبناء على ذلك، نحث جميع الأطراف على إعطاء فرصة للمفاوضات ودعم جهود الوساطة الجارية حاليا. ونأمل أن يُمكننا الاجتماع المقرر عقده في ١٧ نيسان/أبريل في جنيف من إحراز تقدم في سياق بحثنا عن حل للأزمة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيمونوفيتش على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. وأود أيضا أن أشكره وكذلك بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا على إعداد تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي نُشر بالأمس.

ترحب المملكة المتحدة بالتقرير وبالنتائج التي توصل إليها. فهو يمثل حتى الآن التقييم الأكثر شمولا واستقلالا عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا منذ بدء الأزمة. وبالتالي، فإنه يشكل إسهاما هاما في مناقشاتنا بشأن الحالة في أوكرانيا. ومحاولات التشكيك في مصداقية التقرير بوصفه بأنه منحاز أو ذو دوافع سياسية، مثلما فعل زميلي الروسي للتو، تفتقر إلى المصداقية.

إن تقرير مفوضية حقوق الإنسان واضح: لقد كانت انتهاكات حقوق الإنسان أحد الأسباب الجذرية للاحتجاجات الشعبية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ووجد التقرير أنه منذ تغيير الحكومة في أواخر شباط/فبراير، انخفض عدد الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. غير أننا لا نقلل من ضخامة المهمة المقبلة. وفي هذا الصدد، مما يثلج الصدر أن تقرير المفوضية يجد ”مؤشرات واضحة على وجود استعداد لدى الحكومة الحالية لضمان قطع الصلة بمظالم الماضي ووضع رؤية جديدة لمستقبل أوكرانيا“.

والمملكة المتحدة ملتزمة تماما بدعم أوكرانيا في هذا المسعى.

وتقرير مفوضية حقوق الإنسان يدحض على نحو شامل التأكيدات التي قدمها الاتحاد الروسي في هذه القاعة وفي أماكن أخرى لتبرير تدخله غير القانوني في أوكرانيا. وسأكتفي بتقديم ثلاثة أمثلة.

أولا، في ١ آذار/مارس، طلب الرئيس بوتين الإذن باستخدام القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا على أساس أن هناك ”خطرا على حياة مواطني الاتحاد الروسي، مواطنينا وأفراد القوات المسلحة“. وكان ذلك الادعاء المتكرر هو الأساس لتبرير تدخل روسيا عسكريا في أوكرانيا. غير أن تقرير المفوضية يخلص إلى أن الهجمات على السكان المنحدرين من أصل روسي في أوكرانيا ”ليست منهجية ولا واسعة النطاق“. كما يشير إلى أن ”السكان الناطقين بالروسية لم يتعرضوا لتهديدات في القرم“. وهذه النتيجة تدعم تلك التي توصلت إليها هيئات مستقلة أخرى، بما في ذلك المفوض السامي للأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي لم يجد أيضا دليلا على حدوث انتهاكات أو على مخاطر تهدد حياة الناطقين بالروسية.

ثانيا، تستند روسيا في تبرير الضم غير القانوني للقرم إلى شرعية الاستفتاء الذي جرى في ١٦ آذار/مارس. ففي ١٨ آذار/مارس، قال الرئيس بوتين، في خطابه أمام مجلس الدوما الروسي، ”لقد أُجري استفتاء في القرم في ١٦ آذار/مارس مع الامتثال التام للإجراءات الديمقراطية والمعايير الدولية“. وفي تناقض صارخ مع ذلك التأكيد الجريء، يخلص التقرير إلى أن

> ”وجود جماعات شبه عسكرية وما يسمى مجموعات الدفاع الذاتي وكذلك جنود يرتدون الزي العسكري دون شارة، والذين يُعتقد على نطاق واسع أنهم من الاتحاد الروسي، لم يُفض إلى تهيئة بيئة يمكن للناخبين أن يمارسوا فيها بحرية حقهم في اعتناق الآراء والحق في حرية التعبير“.

ويشير التقرير أيضا إلى أن ”وفد مفوضية حقوق الإنسان تلقى العديد من التقارير عن حدوث تلاعب في التصويت، بما في ذلك حالات لمشاركة مواطنين غير أوكرانيين في الاستفتاء، وكذلك تصويت أفراد عدة مرات في مواقع مختلفة“. والتقرير يعرب بوجه عام عن ”القلق الشديد إزاء انتهاكات الحقوق

المدنية والسياسية لسكان القرم''. ويشير إلى حالات اختطاف واعتقال واحتجاز غير قانونيين ومضايقات واستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين واعتقالات تعسفية وتعذيب. ويعرب التقرير أيضا عن بالغ القلق إزاء الآثار المترتبة على منح الجنسية الروسية ويقدر أن ٣ ٠٠٠ شخص من تتار القرم قد شُردوا.

وأخيرا، فإن التقرير يتضمن أدلة دامغة على أن روسيا استخدمت الدعاية والمعلومات المضللة لجعل التوترات تتفاقم ولزعزعة استقرار أوكرانيا. ويقول إن شركة البث التلفزيوني والإذاعي الحكومية الروسية ''دأبت على طمس المعلومات بخصوص أحداث كييف'' في محاولة منها لتسويغ عودة القرم إلى الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى ''الاستخدام المنهجي'' للقصص الإخبارية المبالغ فيها بشدة والتقارير المضللة ''لخلق مناخ من الخوف وانعدام الأمن'' لدعم الحجج التي تسوقها روسيا لضم القرم.

بخصوص الأحداث الراهنة، تؤيد المملكة المتحدة تماما الحق في حرية الاجتماع وحرية التعبير. والأوكرانيون الذين يرغبون في التظاهر ضد الحكومة من حقهم ذلك، شريطة أن يفعلوا ذلك بالطرق السلمية. ولكن ثمة حد فاصل. فأفراد الوحدات شبه العسكرية المجهزون جيدا والمسلحون بأسلحة آلية ليسوا محتجين سلميين. ويجب على أي دولة شرعية ذات سيادة أن تصر على احتكار استخدام القوة. ونحن نعرب عن بالغ القلق، كما فعل السيد سيمونوفيتش في إحاطته الإعلامية اليوم، إزاء تسليح المحتجين وتحويلهم إلى شيء أشبه بالقوات شبه العسكرية.

وبالأمس، بدأت الحكومة الأوكرانية عملية لاستعادة القانون والنظام في دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأعلن رئيس الوزراء الأوكراني أن العمليات ستسير تدريجيا وعلى نحو يتسم بالمسؤولية والحذر. وأكد وزير الخارجية أنه لم يجر البدء في هذه العمليات إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى لتسوية الوضع. وتلقينا تأكيدات بأن كييف ستمتثل في هذه العملية امتثالا تاما للقوانين الأوكرانية والدولية، مع حماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزامات أوكرانيا الدولية.

وقد تصرفت الحكومة الأوكرانية بروح المسؤولية طوال الأزمة، حتى في مواجهة استفزازات هائلة، وبخاصة الضم غير القانوني لأراضيها وعلى الرغم من التدخل المستمر من قبل روسيا. وبالتالي، فإننا على ثقة بأن قوات الأمن الأوكرانية ستواصل العمل بشكل متناسب وبما يحقق مصالح جميع مواطني أوكرانيا.

وقد استمعنا اليوم من الممثل الدائم لروسيا إلى رواية خيالية جديدة حول التطورات في شرق أوكرانيا. وليس لدي أدنى شك في أن التقارير المستقلة التي ستصدرها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مستقبلا ستثبت أن الرواية الجديدة زائفة تماما مثلما تبين على نحو شامل زيف الرواية الروسية بشأن القرم.

ونُذكر روسيا بأنه لا يمكنها استخدام الحالة في أوكرانيا، التي تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية عنها، كذريعة لمواصلة الأنشطة العسكرية غير القانونية.

ونحن نؤجه نداء بسيطا إلى روسيا بأن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا وأن تحرك قواتها بعيدا عن الحدود الأوكرانية وأن تلغي الإذن باستخدام القوة العسكرية في أوكرانيا وأن تدخل في حوار. والاتحاد الأوروبي يود أن ينظر إلى روسيا باعتبارها شريكة وصديقة وحليفة. وتحقيق الاستقرار والسلام والرخاء في أوكرانيا أمر في مصلحة روسيا بقدر ما هو في مصلحتنا. وبدلا من اتباع استراتيجية لزعزعة الاستقرار، ينبغي لروسيا شغل مقعدها على طاولة المفاوضات وتوضيح شواغلها. ونأمل أن توفر المحادثات الرباعية المقرر إجراؤها في ١٧ نيسان/أبريل فرصة كهذه.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى عمله الدؤوب بشأن هذه المسألة المثيرة للجدل.

إننا نجتمع اليوم لمناقشة عمل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، وتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حسن التوقيت. بعد أسابيع من التضليل والدعاية الروسية، يتيح لنا التقرير فرصة أخرى للتركيز على الحقائق. إن التقرير المستقل والمحايد الذي استمعنا إليه اليوم، ضروري لمنع هذا النوع من التشويه الذي قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في حالة قابلة للاشتعال أصلا، وتزداد خطورة يوما بعد يوم.

إن الملاحظات التي أدلى بها اليوم ممثل الاتحاد الروسي، والتي جرى الاستخفاف فيها بالتقرير المستقل الذي قدمته الأمم المتحدة – بل والتشهير به بوصفه منحازا ولا أساس له – أمر مقلق للغاية. يبدو أن الاستراتيجية الروسية هي، على سبيل المجاز، إن لم تعجبنا الرسالة فلنقتل الرسول. حتى لو كانت تلك الهجمات هي هجمات على المجتمع الدولي بأسره، الذي يطلب من مفوضية حقوق الإنسان تقديم تقرير مستقل، فإننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة تقديم تقارير مستقلة، وألا يثنيها عن ذلك، التشهير والتخويف الذي يمارسه أولئك الذين لا تعجبهم الحقائق التي ثبت أنها غير ملائمة غير المريحة، والحقائق التي توضح بشكل موثوق ادعاءات روسيا الزائفة التي تبررها لنفسها.

فلنكن واضحين: إن الإجراءات التي شهدها العالم في القرم ونفي المشاركة الروسية في الفترة التي سبقت ضمها واحتلالها غير القانونيين، تتكرر في شرق أوكرانيا. فقد تحولت منطقة مرة أخرى، بين عشية وضحاها من حالة هدوء نسبي إلى حالة اضطراب مصطنع. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، إستولى الانفصاليون الموالون لروسيا المدججون بالسلاح على إدارة المدينة ومراكز الشرطة والمباني الحكومية الأخرى في ١١ مدينة في إقليم دونيتسك. وثمة مبنى محتل في كل مدينة من المدن الرئيسية في المنطقة. ومن الواضح أن تلك الإجراءات لم تكن مجموعة من الأحداث العفوية أو النابعة من الداخل، وإنما هي حملة احترافية أحسن تدبيرها للتحريض والانفصالية وتخريب الدولة الأوكرانية. وثمة أدلة قوية على تورط الاتحاد الروسي، الذي يحول الآن الانتباه عن أفعاله، توسعه الإقليمي، وإشاعته للخوف عن طريق محاولة تغيير الموضوع. حسنا، لن ينجح ذلك.

إن التباين بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية وتلك التي اتخذتها القوات الروسية لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. حيث ردت قوات الأمن الأوكرانية بحذر أكبر وبطرق أكثر اعتدالا على الاستفزازات الحاصلة في الشرق، التي يصعب على أي منا تقبلها في بلداننا. وسعت الحكومة الأوكرانية مرارا للتفاوض مع الجماعات المسلحة التي استولت على المباني العامة، وأقامت حواجز غير مأذون بها على الطرق في شرق أوكرانيا، في محاولة لتسوية المشكلة سلميا عن طريق الحوار. لقد عرض المسؤولون الأوكرانيون العفو. ونحن نقدر تصريحات الحكومة بأن أي إجراء ستتخذه سيكون تدريجيا ومسؤولا. وخلافا لنظريات المؤامرة التي أشار إليها ممثل الاتحاد الروسي اليوم، فإننا نواصل الدعوة إلى ضبط النفس سرا وعلنا. ومن الواضح، أن أفضل وسيلة لتهدئة الحالة، هي أن يغادر المسلحون المباني التي استولوا عليها.

وبينما يتحدث التقرير عن فترة سابقة من الأزمة، من المهم أن نلاحظ أن بعثة الرصد قد تلقت بالفعل قبل عدة أسابيع مزاعم بأن بعض الأشخاص الذين يثيرون الاضطرابات في المنطقة ليسوا مواطنين أوكرانيين، لكنهم في الواقع محرضون جاءوا من الاتحاد الروسي. من البديهي أن ثمة سؤال حاسم الأهمية عما إذا كان الاتحاد الروسي يواصل سياسته الساعية إلى زعزعة استقرار جارته وضم أراض من أراضيها في نهاية

المطاف. ولأغراض كشف الحقيقة، من الضروري أن تمضي بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان قدما في عملها، وأن تتمكن من الوصول بشكل كامل إلى كل جزء من البلد، بما في ذلك القرم.

وتشيد الولايات المتحدة بحكومة أوكرانيا على تسهيل أنشطة البعثة ودعم الجهود الجارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة جميع جوانب الانتخابات المقررة في ٢٥ أيار/مايو.

دعونا الآن ننظر في بعض الحقائق الواردة في تقرير المفوضية. من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وحتى شباط/فبراير ٢٠١٤، استخدمت قوات بيركوت الخاصة لمكافحة الشغب وغيرها من عناصر جهاز الأمن الاتحادي القوة المفرطة ضد المحتجين المناهضين للحكومة. و لم ينته ذلك العنف المميت إلا عندما تخلى الرئيس السابق يانوكوفيتش عن منصبه وفر من البلد. ومنذ أواخر شباط/فبراير، عندما تولت الحكومة الجديدة مهامها، تراجعت الأدلة على وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل كبير، ما عدا في القرم، حيث هددت السياسات الروسية حقوق الأوكرانيين، وتتار القرم وغيرهم من الأقليات. اسمحوا لي أن أؤكد أنه وفقا للتقرير المستقل الجديد، فإن المنطقة الوحيدة في أوكرانيا التي عانت من تدهور سريع في مجال حقوق الإنسان، هي الجزء الذي فقدت حكومة كييف السيطرة عليه. وفي القرم، حيث دور السلطات الروسية غير قانوني بقدر ما هو عميق، تعرض الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان للمضايقات والتعذيب، والرقابة أمر شائع ووجود أفراد شبه عسكريين وجنود ”يعتقد على نطاق واسع أنهم ينتمون إلى الاتحاد الروسي“ قيّد بشكل حاد حرية التعبير. ويثير التقرير مخاوف مشروعة بشأن فرض الجنسية الروسية على منطقة لا تنتمي إلى الاتحاد الروسي، وبشأن التمييز ضد المواطنين الأوكرانيين داخل بلدهم، ومجموعة كبيرة من المسائل العملية المتعلقة بملكية العقارات ومعاشات التقاعد والأجور والرعاية الصحية وحقوق العمال والتعليم والوصول إلى العدالة.

يتناول التقرير الجديد أيضا ادعاء المسؤولين الروس مرارا وتكرارا بوقوع هجمات منظمة ضد أشخاص من أصل روسي في القرم وشرق أوكرانيا، وتعرض الطوائف اليهودية أيضا للتهديد. والواقع هو أن ثمة عدد قليل من الحوادث المعزولة ضد أفراد ينتمون إلى الأقليات، وينبغي لنا إدانة تلك الحوادث ونحن ندينها. لكن التقرير يوضح أن تلك الحوادث لم تكن واسعة النطاق، ولا انعكاسا لسياسة الحكومة. بل على العكس من ذلك، يقدم التقرير أدلة حية على سعي الحكومة الأوكرانية بنشاط لحماية حقوق جميع المواطنين الخاضعين لولايتها.

ومن الملاحظ أنه في حين سعى الاتحاد الروسي إلى إنكار الحقائق التي ورد ذكرها في تقرير الأمم المتحدة الأخير، يبذل قادة أوكرانيا جهودا بحسن نية لتنفيذ توصياته. ومن بين مبادرات أخرى، فإنهم يمضون قدما في الإصلاح الدستوري، وخطط لامركزية السلطة، والتحضير للانتخابات والمبادرات الرامية إلى الحد من الفساد الذي ازدهر بشكل صارخ في عهد الرئيس السابق. وعموما، تصرفت الحكومة الجديدة بضبط نفس كبير، في ظل ظروف صعبة للغاية. هناك دائما المزيد مما يمكن القيام به د، لكن الادعاء بأن الحكومة هي المسؤولة أساسا عن التوترات الحالية، إدعاء لا أساس له من الصحة تماما.

وقبل أن أختتم كلمتي، أريد أن أستند إلى التوصيات المحايدة الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لإظهار أن التهم الموجهة إلى الأمم المتحدة تفتقر إلى الدقة. من بين توصيات التقرير لحكومة أوكرانيا: ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الاضطرابات، وضمان الشمولية والمشاركة المتساوية في الشؤون العامة والحياة السياسية، ومنع التلاعب الإعلامي، ومكافحة التعصب والتطرف وتنفيذ تدابير للقضاء على

الفساد. وتشمل التوصيات الموجهة إلى سلطات القرم: السعي بنشاط إلى إيجاد حل لحالات الأشخاص المفقودين، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الأشخاص المتضررين من الإطارين المؤسسي والقانوني المتغيرين، بما في ذلك الجنسية ونزع السلاح وتفكيك الوحدات شبه العسكرية، والتحقيق في خطابات الكراهية والتلاعب الإعلامي. تلك ليست توصيات تقرير منحاز.

يجب أن يذكرنا صدور تقرير رصد حقوق الإنسان جميعا بمسؤولياتنا. حيث تترتب على حكومة أوكرانيا مسؤولية مواصلة مبادراتها الإصلاحية، وضمان الشمولية واحترام حقوق الإنسان لجميع المجموعات. وعلى شعب أوكرانيا التعاون مع حكومته وأبناء وطنه فيما يخص السعي لحل النزاعات بالوسائل السلمية. وعلى الاتحاد الروسي الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي، واحترام حقوق أوكرانيا وسيادتها الإقليمية، ودعم رغبته المعلنة في تحقيق الاستقرار، باتخاذ إجراءات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف، لا من نقيضه. ويجب على الاتحاد الروسي تحريك قواته من المنطقة الحدودية، وسحب قواته من القرم ووقف جميع الجهود الرامية إلى زعزعة استقرار أوكرانيا.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم شعب أوكرانيا، في رغبته في بناء بلد قوي وموحد ذي نظام ديمقراطي قوي ومؤسسات وطنية وإقليمية فعالة. وعلينا مسؤولية جماعية كذلك عن القيام بكل ما في وسعنا لمنع إراقة المزيد من الدماء، والتوصل إلى حل سلمي وعادل لما كان أزمة مأساوية وغير ضرورية. ومن المقرر غدا في جنيف، أن يجتمع ممثلون رفيعو المستوى من أوكرانيا والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لمناقشة وقف التصعيد والتسريح ودعم الانتخابات والإصلاحات الدستورية. وتتطلع حكومة بلدي إلى المشاركة في ذلك الاجتماع باعتباره فرصة لتسوية الأزمة بالوسائل الدبلوماسية قبل أن يفوت الأوان.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية. وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء تصعيد الحالة مؤخرا في أوكرانيا. ونأمل أن يكون بمقدور جميع الأطراف الإبقاء على الهدوء وممارسة ضبط النفس والحيلولة دون استمرار تفاقم الحالة. والأولوية الآن هي العمل في إطار القانون لتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتفاوض، مع الأخذ بعين الاعتبار على نحو كامل الحقوق المشروعة لجميع المناطق والطوائف العرقية ومصالحها وتطلعاتها. ذلك هو النهج الوحيد الذي يمكنه أن يسهم في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في أوكرانيا، وفقا للمصالح الأساسية الثابتة للدولة برمتها وبجميع طوائفها.

وتعتبر الصين مسألة أوكرانيا مسألة شديدة التعقيد، وتعتقد أن الحل الوحيد هو مواصلة السير على نهج التسوية السلمية، الذي يتطلب تهيئة بيئة خارجية مواتية. وما انفكت الصين تدعو المجتمع الدولي إلى العمل بصورة بناءة من خلال مساعيه الحميدة لتفادي تصعيد الحالة في أوكرانيا. وقد قدمت الصين اقتراحا من ثلاث نقاط بشأن السعي إلى حل سياسي للمسألة الأوكرانية. وأحطنا علما بالمناقشة الجارية بشأن إنشاء آلية للحوار متعددة الأطراف. وترحب الصين بتلك الجهود التي تتماشى إلى حد كبير مع الاقتراح الصيني.

تؤيد الصين التعجيل بإطلاق الحوار والمشاورات فيما بين الأطراف المعنية، استنادا إلى مراعاة جميع المصالح والشواغل المشروعة والاستجابة لها بغية إيجاد حل نهائي يقبله الجميع.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى إحاطته الإعلامية. ومن البديهي أنه لا بد للمجلس أن يركز كل هذا التركيز بصورة متأنية

على حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. وقد سمعنا مزاعم متكررة بشأن التهديدات التي تتعرض لها بعض المجموعات، لكننا لم نشهد سوى القليل من الأدلة التي تثبت تلك المزاعم. غير أن تلك المزاعم قد استُخدمت كتبرير لمواصلة التدخل في شؤون أوكرانيا، بما في ذلك التهديد بالقوة وباستخدامها، مما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وباعتبارنا نمثل المجلس، ينبغي أن نكون متيقظين ونتصف بالمسؤولية فيما يتعلق بالحالة في الميدان والطابع الحقيقي للتحديات التي يواجهها الشعب الأوكراني. وتقرير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان هو ما ينبغي للمجلس أن يدرسه في هذه المرحلة الحاسمة في هذه البيئة الخطيرة وغير المستقرة. ونرى أنه يعطي صورة متوازنة ومحايدة لحالة حقوق الإنسان، ويرسم صورة واضحة للأحداث التي أدت إلى الاحتجاجات في ''الميدان''، والحالة قبل الاستفتاء الذي أُجري في ١٦ آذار/مارس في القرم، والحالة الراهنة في القرم وفي شرق أوكرانيا.

وقد قدمت روسيا تأكيدات مختلفة بشأن دوافع المحتجين في ساحة ''ميدان''. والتقرير يوضح أن انتهاكات حقوق الإنسان كانت من بين الأسباب الأصلية للمظاهرات التي وقعت في جميع أنحاء أوكرانيا، لا سيما في كييف. ولم يكن الدافع وراء الاحتجاجات ما يسمى بالأهداف الفاشية، بل كان ممارسة الضغط من أجل تشكيل حكومة أكثر تمثيلية وفعالية. والاستجابة القوية من لدن قوات الأمن هي التي أدت إلى تصعيدها. وتمت تلك الإجراءات من لدن قوات الأمن على خلفية ثقافة قائمة منذ أمد طويل تقوم على الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك من لدن الشرطة. ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن السلطات الأوكرانية التزمت بالتحقيق في تلك الانتهاكات وبمساءلة مقترفيها.

كما يسلط التقرير الضوء على الأحداث في القرم. وقد أكدت روسيا على الدوام أن الأقليات الناطقة باللغة الروسية هُدِّدَت بالقمع. وقد استخدمت ذلك المنطق لتبرير قرارها بالسيطرة على القرم وضمها. ويوضح التقرير عدم وجود أي دليل على أعمال التحرش أو الهجمات على المنحدرين من أصل روسي في القرم قبل إجراء الاستفتاء. غير أن التقارير المبنية على معلومات خاطئة بشأن تعرض المنحدرين من أصل روسي لأعمال التحرش من لدن المتطرفين الأوكرانيين أدت إلى نشر أجواء من الخوف.

ويلاحظ التقرير أنه منذ إجراء استفتاء ١٦ آذار/مارس، اتُّخِذت تدابير في القرم تثير بالغ القلق من منظور حقوق الإنسان. وتشمل تلك التدابير بدء العمل بالجنسية الروسية، مما يُصَعِّبُ على من اختاروا المحافظة على جنسيتهم الأوكرانية البقاء في القرم، ويثير الشواغل إزاء الإقامة القانونية والحق في العمل.

وكما سمعنا في جلسة مجلس الأمن بصيغة آريا في ٣١ آذار/مارس، فإن الحالة تثير القلق على وجه خاص فيما يتعلق بالتتار. والتقرير يؤكد ذلك، مشيراً إلى أن عدد تتار القرم الذين تم تشريدهم يقدر ب ٠٠٠ ٣ شخص. وما زالت أعمال الجماعات شبه العسكرية في القرم خارج نطاق القانون، وتظل أعمالا خطيرة. ويدعو التقرير إلى تفكيكها. كما يشدد على أن تقديم التقارير بصورة مستقلة ومحايدة عن حقوق الإنسان في القرم سيردع الانتهاكات، ويعزز المساءلة ويحلول دون تفشي الإشاعات والتضليل السياسي.

وينظر التقرير بصورة متأنية في حالة الأقليات الروسية في جميع أرجاء أوكرانيا، ولم يجد أي شيء يؤيد ادعاءات روسيا بشأن ما تتعرض له من تهديدات. وادعات روسيا في ذلك الصدد لا أساس لها بكل بساطة. ويلاحظ التقرير على نحو واضح بأنه، على الرغم من بعض الهجمات ضد طائفة المنحدرين من أصل روسي، والمرتبطين بالحكومة السابقة على وجه خاص، ''فإنها لم تكن منهجية أو واسعة النطاق''. وكما أخبر الأمين العام المساعد المجلس للتو،

”فإنها كانت حوادث معزولة تمت المبالغة فيها بعدئذ ... لتأجيج مشاعر الخوف وانعدام الأمن بين طائفة المنحدرين من أصل روسي“.

إن التقرير يقدم فعلا اقتراحات جيدة، ينبغي لنا جميعا أن نؤيدها، بشأن حماية الأقليات، بما في ذلك التوصيات بكفالة استشارة جماعات الأقلية لدى سن القوانين بشأن اللغة، والتوصيات بكفالة التعامل مع المرتبطين بالحكومة السابقة وفقا لسيادة القانون، وألا يكون ذلك بدافع الانتقام. ونرحب باستعدا د حكومة أوكرانيا كفالة إجراء قطيعة مع أوجه الظلم التي كانت متنشرة في الماضي وبناء مستقبل أفضل لشعب أوكرانيا. ولا بد من إجراء الانتخابات في ذلك الصدد، ومن الحاسم أن يكون بمقدور شعب أوكرانيا تقرير اتجاه بلده في المستقبل. وبالتالي، فإننا نؤيد تأييدا تاما إجراء الانتخابات القادمة في ٢٥ أيار/مايو، وندعو جميع الأطراف في أوكرانيا والمجتمع الدولي إلى تأييد اقتراع حر ونزيه. ويجب السماح لأوكرانيا بالتحضير لهذه الانتخابات بدون أي تدخل خارجي في شؤونها المحلية.

وفي الختام، لقد حث المجتمع الدولي روسيا مرارا وتكرارا على الحد بفعالية من التوترات، ووقف أعمالها المزعزعة للاستقرار في شرق أوكرانيا، وسحب قواتها من الوضع الاستفزازي الذي اتخذته على حدود أوكرانيا. وقد اتسمت استجابة أوكرانيا بضبط النفس والتحلي بالمسؤولية. والمحادثات المقرر إجراؤها يوم غد في جنيف بين أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرصة حاسمة الآن لإجراء حوار حقيقي. وبالنظر إلى الأحداث القابلة للتفاقم التي وقعت مؤخرا في شرق أوكرانيا – الذي سُفِكت فيه أول قطرة دم، كما قال السفير تشوركين – فمن الأهمية بمكان أن تشارك روسيا على نحو جدي في هذا الحوار.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن التقرير المعروض علينا تقرير دامغ لسببين. أولا، لأنه يصف بأشد العبارات القصة المؤسفة لسنوات من الفساد وأوجه الإيذاء من لدن الرئيس السابق يانوكوفيتش وفريقه الإجرامي الجشع. فهل من غرابة في أن ينتفض ويحتج السكان الأوكرانيون الذين ضاق صدرهم جراء سنوات من انعدام الكفاءة والفساد؟ ولم يكن هناك أي تدخل أجنبي. كما يصف التقرير الكيفية التي استجاب بها النظام للمظاهرات المشروعة والسلمية باستخدام القوة.

والمهمة الجسيمة المتمثلة في استعادة ثقة الأوكرانيين في مؤسساتهم تقع على كاهل الإدارة الأوكرانية الجديدة. ويشدد التقرير على أن الهدوء قد عاد إلى كييف منذ أن اتخذت الإدارة أولى تدابيرها. وفيما يتعلق بمسألة اللغات والمركز الإقليمي، فإننا نشجع سلطات كييف على مواصلة جهودها لتعزيز العودة إلى التعقل، وإطلاق حوار بناء وجامع وطمأنة أبناء الشعب بشأن مكانهم في أوكرانيا.

لقد رفض نائب الرئيس إبطال القانون بشأن اللغات الرسمية. ويدل هذا القرار الرمزي على عزم السلطات الأوكرانية على السعي إلى تحقيق المصالحة في البلد. وبوسع أوكرانيا الحفاظ على التنوع الذي يشكّل تفردها وثراءها الثقافيين.

تحقيقا لتلك الغاية، فإن أوكرانيا بحاجة إلى دعمنا. وتتسم المرحلة الأولى – التي ستعقد فيها الانتخابات الرئاسية في ٢٥ أيار/مايو – بأهمية قصوى. ويجب علينا دعم السلطات الأوكرانية كي تجرى الانتخابات في أفضل الظروف الممكنة، وأن يُكفل فيها تمثيل الجميع. ويجب علينا المضي قدما نحو إجراء انتخابات حرة وشفافة، على أن يكفل ذلك وجود المراقبين الدوليين. وسيكون من غير المقبول أن تهدد أنشطة جماعات العنف اتخاذ تلك الخطوة الديمقراطية التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمستقبل البلد. ولن نقبل أن تكون نتيجة ذلك

التصويت – الذي يبشّر بأمل كبير للبلد برمته – مثار خلاف نتيجة لوقوع أي أحداث بتحريض من خارج حدود البلد.

وأتناول الآن نقطتي الثانية. يرسم التقرير صورة قاتمة للآثار المترتبة عن الإجراءات التي تتخذها روسيا إزاء الحالة داخل أوكرانيا. فهو يصف سلسلة الأحداث التي أدت إلى ضم شبه جزيرة القرم. ويشدد مرة أخرى على أنه لا يوجد خطر على سكان القرم الناطقين بالروسية، وهي الحجة التي تتمسك بها روسيا لتبرير تدخّلها. وعلى النقيض من ذلك تماما، فإن التقرير يشدد على أن خطر وقوع انتهاكات حقوق الإنسان بات يهدد الآن السكان التتار والأوكرانيين. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الإحاطة علما بحالة حقوق الإنسان في القرم، التي هي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا، على النحو الذي ذكرته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة.

ويؤكد التقرير أيضا أن تدهور الأوضاع وانتهاكات حقوق الإنسان التي سبقت إجراء الاستفتاء في القرم في ١٦ آذار/مارس، كانت نتيجة لأفعال متعمّدة. وقد كان وجود جنود يرتدون الزي العسكري دون شارات عسكرية، والاستيلاء على المباني العامة، وتخويف السكان المدنيين والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، ووجود ناخبين أجانب، علاوة على بث الدعاية العنيفة ضد كييف عبر قنوات التلفزيون الروسية، جميعها أفعالا مدبرة ومنسقة. وشكّلت جميع تلك الأعمال تمهيدا لعملية ضم لأراضي الدول لم يسبق لها مثيل في القرن الحادي والعشرين. ونشاهد اليوم سيناريو مماثلا في شرقي أوكرانيا.

وفي ذلك الصدد، فإن من رأيي أن جميع أعضاء المجلس، وجميع زملائي هنا في هذه القاعة، قد قرأوا المقال الممتاز المنشور في صحيفة ”نيويورك تايمز“ صباح اليوم، والذي يصف الكيفية التي أنشأت بها روسيا واقعا افتراضيا لا يمتُّ بصِلة إلى الوضع الفعلي. ومن رأيي أن البيان الذي أدلى به اليوم صديقي الروسي يبيّن مدى دقة ذلك المقال الصحفي، وقدرته على عكس ذلك الواقع كما هو. وعلينا أن نذكر الماضي. وربما أحيط المشاركون علما بفرار ٦٠٠ ٠٠٠ مواطن أوكراني من أعمال الرعب، ويبدوا أنهم قد اختفوا بين عشية وضحاها. وقيل لنا أنه لا يوجد جنود روس في القرم، في حين نستطيع أن نرى على موقع "يوتيوب" شاحنات تحمل لوحات الجيش الروسي.

واليوم، يتواصل الإدلاء بالمعلومات المضللة نفسها. فقد قيل لنا أن المتظاهرين مسالمون، في حين نستطيع أن نرى عبر شبكة الإنترنت أنهم ليسوا سوى مليشيات مدججة بالسلاح. وقيل لنا أنه لا يوجد تدخّل روسي، في حين أن بإمكاننا أن نرى مرة أخرى عبر شبكة الإنترنت، جنودا دون شارات عسكرية مميزة، وأسلحة متطورة هي من عتاد الجيش الروسي وحده. وقيل لنا أيضا أن الإرهاب الفاشي سائد في كييف، في حين ندرك جيدا أنه أن الهدوء يسود المدينة. وقيل لنا أن اليهود باتوا عرضة للتهديد في أوكرانيا، في حين تؤكد المنظمتان اليهوديتان الأوكرانيتان عدم تعرض اليهود للخطر. وما يزال بإمكاني أن أذكر العديد من الأمثلة الأخرى، ولكن ليس ثمة ما هو أبلغ وأصدق بيانا مما يبث عبر شبكة الإنترنت، التي يمكننا بفضلها جميعا مشاهدة ما يجري على أجهزة الحاسوب.

لقد أضحت أوكرانيا محاصرة وتشن ضدها الهجمات المستمرة. ومع ذلك، فقد تلقت يوم الأحد، هنا في هذه القاعة، أمرا بعدم الرد على تلك الهجمات. وليس بوسعنا أن نتصور استمرار معاناة بلدنا دون الرد على العدوان الذي تعرّض له قبل شهر من الآن، بالرغم من إدانة ذلك العدوان من قبل الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٨. وقد تكررت المعاناة نفسها مرة أخرى في شرقي البلد. ونرحب بضبط النفس الذي تحلت به قوات الأمن الأوكراني. غير أننا نسعى إلى

الرد بصورة تتناسب والإجراءات المزعزعة للاستقرار على نحو لم يسبق له مثيل، والتي يجري تنظيمها من خارج حدود البلد.

وندعو روسيا إلى الالتزام بعدم تصعيد الحالة، وأن تدين – جنبا إلى جنب مع بقية أعضاء المجلس – المساعي الرامية إلى زعزعة الاستقرار في شرقي أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، ندعو روسيا إلى الكف عن الزج بنفسها في هذه الدوامة من التصعيد إلى حد لن تنجم عنه سوى المأساة. ويجب عليها أن تسحب قواتها من حدود البلد. ويجب عليها وقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار. ويجب عليها أيضا أن تكف عن الزعيق ودق طبول حرب أهلية وشيكة. ولن ينخدع أحد لسيناريو إطفائي الحرائق ومشعلها في ذات الوقت، لكونها صورة غير دقيقة، وأبعد ما تكون عن المصداقية.

ويقينا، فإن الحالة الآن في غاية الخطر. وسيعقد غدا في جنيف اجتماع تشارك فيه روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. ويتسم ذلك الحدث بأهمية فائقة. وندعو الأطراف إلى التزام الهدوء والتحلي بضبط النفس. وفي حالة الفشل أو في حال سعي روسيا إلى تفادي ذلك لاجتماع، فلا مناص من فرض جزاءات جديدة عليها. وليس ذلك خيارنا المفضل. غير أننا سنكون حازمين. ويجب إنشاء سلطات شرعية تماما في كييف. ويجب إجراء الانتخابات في ٢٥ أيار/مايو. ولن نسمح لروسيا بمنع إجرائها أو الانتقاص منها.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، إيفان سيمونوفيتش، على إحاطته الإعلامية.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر التأكيد على دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المعنية برصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونحن على ثقة بأن من شأن هذه الآليات الدولية المستقلة وذات المصداقية أن تسهم في التخفيف من حدة التوترات في الميدان. ويحدونا الأمل في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للرصد الاضطلاع بدور بناء في تلك العملية بالتعاون الوثيق مع بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويثير التقرير الأخير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للرصد العديد من شواغل حقوق الإنسان في أوكرانيا. فهناك ادعاءات موثوق بها فيما يتعلق بالمضايقات والاعتقال التعسفي وممارسات التعذيب التي تستهدف الصحفيين والناشطين. وقد شابت عملية الاستفتاء في القرم، زيادة كبيرة في الدعاية والتحريض على الكراهية والعنف. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء استغلال تلك الروايات المشوهة وتقييد حرية وسائط الإعلام في شرقي أوكرانيا بهدف زيادة تفاقم الحالة المتوترة والهشة أصلا.

وما زلنا نرصد عن كثب تطور الأحداث في شرقي أوكرانيا، ونشعر بالقلق الشديد إزاء استيلاء الأفراد المسلحين على المباني العامة الرئيسية هناك بطريقة عنيفة. وتشير تلك الحالات إلى تدهور خطير في الحالة. ونعرب عن إدانتنا لأي شكل من أشكال استخدام لقوة في سياق السعي إلى تغيير الحالة. ويجب وقف المزيد من التحريض على العداء والأعمال الاستفزازية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في أوكرانيا.

وما دمنا نتطلع إلى الانتخابات الهامة المقرر إجراؤها في أيار/مايو، فإننا ندعو الحكومة الأوكرانية إلى قيادة عملية سياسية شاملة للجميع وتعكس التنوع الذي تتسم به المنطقة، فضلا عن كفالة حماية جميع الأقليات العرقية واللغوية. وذلك أمر هام للغاية من أجل التوصل إلى حل مستدام للأزمة.

وأود قبل أن أختتم بياني، أن أشدد على أن التوصل إلى حل للأزمة لن يكون ممكنا إلا من خلال استكشاف سائر الجهود الدبلوماسية، وخصوصا، الحوار الثنائي بين روسيا وأوكرانيا. ونرحب في ذلك الصدد، بالاجتماع المقبل المقرر عقده في جنيف بين أوكرانيا وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. ونشجع جميع الأطراف المعنية

على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة.

ونؤكد التزامنا مرة أخرى بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويجب أن يتولى الأوكرانيون وحدهم توجيه مستقبل بلدهم، وفقا لإرادة وتطلعات الأوكرانيين، دون أي تدخّل أو ممارسة نفوذ عليهم من الخارج.

السيدة بيرثبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

ماذا يسعنا أن نقول، عدا عن إعادة التأكيد على الأرجنتين ما تزال تتابع بقلق بالغ الحالة المتوترة على نحو متزايد في أوكرانيا، وخصوصا في الجزء الشرقي من البلد، وإمكانية تَسببها في عواقب وخيمة على الاستقرار في المنطقة؟ وماذا يسعنا أن نقول سوى التأكيد مرة أخرى على شعورنا ببالغ القلق إزاء التهديد الناجم عن الاشتباكات العنيفة وما تنطوي عليه من تكلفة فادحة، ومن شأنها أن تعرقل إمكانية إيجاد سبيل للخروج من الأزمة الحالية، فضلا عن تحقيق الاستقرار في البلد؟

لذا فإن وفد الأرجنتين يؤكد من جديد اعتقاده بأنه يجب علينا تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما عدم التدخل – سواء كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا – في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي فهمنا أن الأعمال التي تقوم بها أي دولة أو منظمة دولية يجب أن تبدي الاحترام الواجب لما تقوم به أوكرانيا في سبيل إدارة شؤونها الداخلية ومستقبلها.

وكما أطلع السيد سيمونوفيتش المجلس، فقد وردت بلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا في الفترة التي أفضت إلى احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وارتكبت أيضا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء الاحتجاجات وبعدها. وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى أن شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان قد خفت منذ أن تولت السلطات الجديدة السلطة في كييف، فلا تزال هناك شواغل جدية بين قطاعات من السكان فيما يتعلق باحترام حقوق الأقليات، وقد أثيرت هذه الشواغل والمخاوف نتيجة للهجمات أو التهديدات الموجهة ضد مختلف الأقليات. ومما لا شك فيه أننا بحاجة إلى الحصول على مزيد من المعلومات، وأننا يجب أن نستمر في متابعة تلك الأحداث عن كثب.

في هذا السياق، لن يسهم توافر المعلومات المحايدة عن حالة حقوق الإنسان في كفالة المساءلة عن الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان فحسب، بل سوف يساعد أيضا على منع أي شكل من أشكال التلاعب بهذه المعلومات، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم مناخ الإفلات من العقاب وانعدام الأمن والعنف. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من شأن التحقيق الشامل في الانتهاكات والإساءات التي حدثت منذ بداية الاحتجاجات في ساحة الميدان، أيا كانت هوية مرتكبيها، وإصدار الأحكام بحق هؤلاء الأفراد أن يعيد الهدوء ويعزز عودة الحياة المؤسسية إلى طبيعتها وهو أمر ضروري في أوكرانيا. ومما لا شك فيه أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين مختلف الأقاليم والجماعات العرقية وتوفير الأمن لجميع الأوكرانيين في جميع أنحاء البلد، وأن تعالج مخاوفهم الأساسية، وأن يستجاب لمطالبهم المشروعة. ويجب أيضا أن نضع حدا للتحريض على البغضاء والتمييز والعداء والعنف.

ونحن، كوفد، لا نقول أي شيئ جديد. نحن نقر ببساطة بصعوبة الحالة في أوكرانيا التي لا يمكن حلها عن طريق الإجراءات الفردية. نحن نصر على ضرورة تجنب القيام بأي عمل من شأنه أن يجعل الحالة أكثر تعقيدا ويعقّد البحث عن

حل سياسي سلمي للأزمة. يجب أن تعمل جميع الأطراف معا من أجل تهدئة الحالة، ويجب أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، ويجب أن تسهم في الحوار الشامل للجميع.

ما الذي بوسعنا أن نفعله نحن الذين نأمل أن يحقق المجتمعون في جنيف في ١٧ نيسان/أبريل حواراً بناء وأن يتوصلوا إلى حل سياسي سلمي للأزمة؟ بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، نستطيع أن نقدم الكثير. نستطيع أن نأمل أن ينعقد اجتماع ١٧ نيسان/أبريل الذي تمس الحاجة إليه في جو مختلف. يجب أن يحرص أولئك الذين لن يحضروا ذلك الاجتماع من بيننا على أننا لا ننكص عنه. يجب أن نتذكر أن حقوق الإنسان ليست ملكاً لأحد، ولكنها مسؤولية الجميع. ويجب أن نتذكر أن ميثاق الأمم المتحدة لا يتألف من فصول معزولة أو مبادئ فضفاضة، بل هو كل لا يتجزأ. بذلك الموقف الإيجابي، نعرب عن رغبتنا في أن تكون المناقشة إيجابية حتى تجد أوكرانيا الهدوء الذي تشتد حاجتها إليه.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن): أود بداية أن أشكر الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، على إحاطته التي قدمها للمجلس حول وضع حقوق الإنسان في أوكرانيا، وعلى الجهود التي يبذلها هو وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. كما يود الأردن التأكيد على دعمه لعمل البعثة وأهمية التعاون معها من قبل مختلف الأطراف وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مفوضية حقوق الإنسان حول أوكرانيا، وبخاصة في ظل المرحلة الحساسة والدقيقة التي يمر بها هذا البلد.

يبين التقرير العلاقة المباشرة بين الانتهاكات الواسعة والكبيرة لحقوق الإنسان بما فيها حرية التعبير والرأي وانتشار الفساد التي ارتكبت في ظل الحكومة السابقة وبين المظاهرات وحالة الانفلات التي عصفت بأوكرانيا منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي. وأن الاعتداءات على المتظاهرين، وبخاصة في الميدان، واستخدام القوة المفرطة ضدهم قد أدت إلى التغييرات السياسية المتسارعة التي عصفت بأوكرانيا وإلى تشكيل رئاسة وحكومة انتقاليتين.

إن تأزم الأوضاع في شرق أوكرانيا نتيجة حركة التمرد الحاصلة حاليا يجب التعامل معه بعقلانية ومسؤولية من جميع الأطراف. وكما ذكرنا سابقاً فإن من حق الحكومة الأوكرانية، ومن واجبها، العمل على إنهائها وأن تحافظ على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية. ولكن الوضع الحالي يستوجب بذل أقصى الجهود لإنهاء التمرد سلميا بأقصى قدر ممكن وأن تُحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان في فرض سيادة القانون في تلك المناطق. ونجدد الدعوة للضغط على المتمردين لإنهاء التمرد والدخول في حوار مع الحكومة في كييف حول مختلف المواضيع المرتبطة بمستقبل أوكرانيا. كما نرحب بعقد الاجتماع الرباعي في جنيف يوم غد، ونأمل أن يساعد هذا اللقاء في اقتراح الحلول المناسبة لإنهاء الأزمة، وإقناع الأطراف ذات العلاقة بضرورة التهدئة والعمل على عودة الاستقرار والأمن إلى أوكرانيا.

يتطلب الوضع الحالي في أوكرانيا اتخاذ خطوات عاجلة لبناء الثقة مع مختلف الأطراف. وبداية لا بد من العمل على الحد من الخطاب السياسي والقومي المتطرف. وندعو الجهات المؤثرة أن تستخدم نفوذها لضبط هذه المسألة والحد منها، وهي سبب رئيسي لما يقع حالياً في أوكرانيا، بخاصة في شرقها. كما نؤكد هنا على ضرورة تواصل الحكومة الأوكرانية وحوارها مع مختلف المجتمعات والطوائف والمجموعات اللغوية والأحزاب السياسية للتوافق على منهجية سياسية مناسبة تراعي مصالح جميع الأطراف وترسم مستقبل أوكرانيا كدولة قانون ومؤسسات وحقوق إنسان.

ومن الضروري أن يبدأ هذا التواصل مباشرة وأن تخلق الدول والجهات المؤثرة الجو المناسب لعقد الحوار والوصول

إلى مخرجات من شأنها إنجاح الانتخابات الرئاسية القادمة في أيار/مايو ٢٠١٤. ونشدد هنا على أن مستقبل أوكرانيا مرتبط بنجاح عملية الانتقال السياسي وأن تكون العملية السياسية مؤسسة على قواعد حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية بحيث تمثل جميع فئات وأطياف المجتمع بغض النظر عن لغتها وعرقها ودينها.

ومع تأكيدنا على ضرورة عدم التدخل في شؤون أ وكرانيا الداخلية أو تهديدها باستخدام القوة وأن يقرر الشعب الأوكراني مستقبله بنفسه، فلا بد للمجتمع الدولي من أن يساعد أوكرانيا في مرحلة الانتقال السياسي وفي تغلبها على الصعاب التي تواجه أمنها واستقرارها وبما يحافظ على سيادتها ووحدة أراضيها.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. وأشكر السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود التي يبذلها في الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا وكفالتها.

يشير تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي صدر أمس إلى أنماط مثيرة للقلق من انتهاكات حقوق الإنسان، هي أساسا نتيجة للأزمة الحالية. ويشير التقرير أيضا إلى ثقافة الإفلات الفعلي من العقاب، بما في ذلك التعذيب والابتزاز والاحتجاز التعسفي والفساد. ومن المؤسف أن الحالة تطورت إلى أزمة مميتة قتل فيها أكثر من ١٢٠ شخصا نتيجة التعرض لإطلاق النار والضرب المبرح، في حين لا يزال ١٠٠ شخص في عداد المفقودين.

تبرهن الحالة في أوكرانيا مرة أخرى على أن هناك تصدعا في تدابيرنا الوقائية. ومع ذلك، نرى أنه لا يزال أمام المجتمع الدولي فرصة للحيلولة دون مزيد من تدهور الحالة في أوكرانيا. ونرحب مرة أخرى بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي نؤيدها. ونعتقد أنه يمكننا البناء على عمل البعثة لدعم أوكرانيا في جهودها الرامية إلى بناء الدولة التي يستحقها الأوكرانيين.

ويتعين على الحكومة الأوكرانية وفي الواقع الأولوية هي بناء الثقة بين السلطات والشعب وفيما بين مختلف الطوائف، بغية طمأنة الجميع في أنحاء أوكرانيا أنه ستتم معالجة شواغلهم، خاصة الجالية الناطقة باللغة الروسية. وقد حان الوقت لضمان إدماج جميع الأوكرانيين ومشاركتهم على قدم المساواة في الشؤون العامة، بدلا من اعتماد تشريع فيما يتعلق بسياسات التطهير من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من العزلة والتطرف.

وفي شرق أوكرانيا، تدهورت الحالة على أرض الواقع في الأيام القليلة الماضية، مما يثير الحاجة الماسة إلى إيجاد حل سياسي قابل للتطبيق. ونعرب عن القلق إزاء الاستيلاء على المباني العامة والهياكل الأساسية واحتلالها غير المشروع من قبل المحتجين المسلحين، ونشدد على ضرورة أن تتجنب قوات الأمن الاستخدام المفرط للقوة أثناء استعادة النظام العام الضروري.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق البالغ إزاء زيادة الخطاب الحماسي والدعاية السلبية التي أدت إلى تفاقم الحالة، وفي بعض الحالات إلى اتخاذ قرارات للحيلولة دون إمكان توصل أصحاب المصلحة إلى تسوية. ونكرر، مرة أخرى، دعوتنا جميع الأطراف إلى وقف تصعيد الأزمة والمشاركة في حوار حقيقي، مع احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المحادثات المقرر أن تعقد غدا في جنيف بين أوكرانيا والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل أن يسهم الاجتماع في التوصل إلى حل سياسي مستدام في أوكرانيا والمنطقة.

أود أن أختتم بياني بالقول إن الشعب الأوكراني سوف يحكم علينا من خلال عملنا، أو تقاعسنا. إن خذلانه ليس

خيارا. لقد آن الأوان لدعم حل يقودها الأوكرانيون حقا بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي عموما.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية.

أظهرت مناقشات الأسابيع الأخيرة في المجلس، أن الأعضاء لا يتشاطرون جميعا نفس التقييم للحالة في أوكرانيا. لقد شهدنا هنا في كثير من الأحيان حوارا بين الصم، بينما تحتدم حرب معلومات على أرض الواقع. وفي ضوء هذه الخلفية، ترحب لكسمبرغ بأول تقرير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، الصادر أمس عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يقدم هذا التقرير، استنادا إلى روايات شهود عيان، صورة موضوعية للحالة. وأشكر السيد سيمونوفيتش على المعلومات الموضوعية التي قدمها للتو إلى المجلس، بالإضافة إلى التقرير.

يرسم التقرير والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد سيمونوفيتش صورة قاتمة جدا للحالة في القرم. إن عواقب الضم إلى الاتحاد الروسي بالنسبة للذين يعيشون في القرم وخيمة. ويصدق هذا بصفة خاصة بالنسبة للأقليات، مثل تتار القرم، الذين اضطروا إلى ترك شبه الجزيرة خوفا من القمع العنيف، وبالنسبة للأوكرانيين أنفسهم، الذين يتعرضون للتمييز الصارخ إن رفضوا حمل الجنسية الروسية.

ويؤكد التقرير أن الاستفتاء الذي أجري في ١٦ آذار/مارس في القرم، في انتهاك لدستور كل من أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، جرى في ظل ظروف تفتقر إلى أي شرعية. كانت القرم محتلة ومعزولة عن بقية أوكرانيا، وتعرض الصحفيون وأعضاء المجتمع المدني للترهيب، وواجهت حرية وسائط الإعلام عراقيل شديدة. يجب أن تخضع حالات التعذيب والاختفاء القسري والقتل لتحقيقات قضائية مستقلة. ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لاستعادة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأضم صوتي إلى أصوات زملائي الذين شددوا على ضرورة إتاحة وصول ممثلي الأمم المتحدة إلى كامل إقليم أوكرانيا، بما في ذلك القرم. وينطبق ذلك بشكل خاص على أعضاء بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان.

ومع تقديم تقرير المفوضية، لدينا الآن تأكيد لما أبلغ به السيد سيمونوفيتش المجلس في ١٩ آذار/مارس (انظر S/PV.7144)– ليس هناك هجمات منظمة أو واسعة النطاق ضد ”الطائفة العرقية الروسية“ في أوكرانيا. ورغم ذلك لا تزال الإشاعات التي لا أساس لها من الصحة بالتهديد بشن هذه الهجمات تستغل لإثارة الاضطرابات في شرق وجنوب شرق أوكرانيا. اعتادت وسائل الإعلام الروسية بشكل منهجي إثارة مناخ من الخوف وإثارة السكان المحليين ضد الحكومة الأوكرانية. ولذلك تؤيد لكسمبرغ النداء الذي وجهته أمس ممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بحرية وسائط الإعلام، السيدة دونيا مياتوفيتش، بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها للتصدي للتضليل الإعلامي والدعاية. إن الحالة الراهنة متفجرة. سيكون من عدم المسؤولية زيادة تأجيجها.

تدين لكسمبرغ الأعمال المضطلع بها منذ ٦ نيسان/أبريل من قبل الجماعات المسلحة في العديد من المدن في شرق وجنوب شرق أوكرانيا، وخاصة في منطقة دونيتسك. تفتقر هذه الأعمال تماما للعفوية. إنها منسقة وحسنة التدبير، مماثلة لما حدث في القرم. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء النشر المحدد الأهداف للأفراد الموالين لروسيا في المظاهرات المحلية، على نحو ما أشار تقرير المفوضية. نحن لا نعترض على الحق في التظاهر بحرية، لكن نشر العناصر الموالية لروسيا أدى إلى حوادث العنف واحتلال المباني الحكومية والمؤسسات المحلية لإنفاذ القانون بالقوة. وندعو روسيا إلى أن تنأى بنفسها علنا عن الأعمال التي تقوم بها الميليشيا الانفصالية.

ونحيي رباطة الجأش وضبط النفس المتميزين اللذين تحلت بهما السلطات الأوكرانية في مواجهة هذه الإجراءات المزعزعة للاستقرار. نحن نفهم أنه لا يسعها التقاعس في ظل الحالة.

ونحن نشجع الحكومة الأوكرانية على المضي قدما بطريقة محسوبة ومتناسبة، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ولا تزال لكسمبرغ تعتقد أنه يمكن إيجاد حل سلمي للأزمة. فهذا الحل يتطلب إجراء حوار مباشر بين روسيا وأوكرانيا. ونأمل من المحادثات الرباعية التي ستجمع كبار المفاوضين من أوكرانيا، وروسيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي في جنيف غدا أن تسمح بإجراء حوار، والخروج من أخطر أزمة تواجهها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة.

وريثما يتم التوصل إلى حل سياسي، فإن المراقبين المحايدين التابعين للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودين في جميع أنحاء أوكرانيا أمر هام لإثبات الحقائق والتصدي للكلام المثير للحرب. ونحن نشجع بعثة رصد حقوق الإنسان على مضاعفة جهودها في هذا الصدد. وكما ذكر الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بروكسل اليوم، فإن القيام بأعمال المراقبة بطريقة محايدة والإبلاغ عن الوقائع يساعد في تهيئة الظروف لتهدئة هذا الوضع الخطير.

السيد لانوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطته الاعلامية عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

إن شيلي تدعم النداء الذي وجهة السيد سيمونوفيتش بهدف كفالة المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال المظاهرات التي جرت في كييف بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير فورية لبناء الثقة بين الحكومة المؤقتة والسكان، مع أخذ الأقليات العرقية بعين الاعتبار على وجه الخصوص. وبالمثل، من الملحّ ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك حقوق الأقليات كافة.

ونشعر بقلق خاص إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية من أوكرانيا، لا سيما انتهاكات حرية التعبير وحرية الاجتماع من خلال الاعتداءات على النشطاء والصحافيين وأعضاء المعارضة السياسية، والمضايقات التي يتعرضون لها. ونحث الأطراف على إيجاد حل سلمي للأزمة عن طريق الحوار السياسي المباشر، والتصرف باعتدال، والامتناع عن اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب قد تزيد من حدة التوترات، والمشاركة في جهود الوساطة الدولية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨. ونأمل من الاجتماع المزمع عقده غدا في جنيف بمشاركة أوكرانيا، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة أن يساعد على الخروج من الأزمة.

وأود أن أختم كلامي بالترحيب بالمساعي الحميدة التي يواصل الأمين العام القيام بها، وبتسليط الضوء على عمل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التثبت من الحقائق، وتخفيف حدة التوترات، وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٥ أيار/مايو.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أنا أيضا أريد أن أشكر الأمين العام المساعد إيفان سيمونوفيتش على إحاطته الاعلامية عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. لقد درسنا تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، ولاحظنا أنه تقرير شامل.

إننا نشعر بالتشجيع إزاء انخراط الأمم المتحدة في أوكرانيا بلا كلل وبشكل متسق. ويتمثل ذلك في إنشاء بعثة الأمم

المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، واستعداد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة في الإصلاحات التشريعية، والزيارات الرفيعة المستوى التي قام بها مؤخرا الأمين العام، ووكيل الأمين العام فيلتمان، وكبير المستشارين روبرت سري، والسيد سيمونوفيتش.

ونؤمن بالدور المركزي للأمم المتحدة في إزالة التوتر في أوكرانيا. فالأمم المتحدة توفر منبرا محايدا وخبرة فنية، وكلاهما عنصران أساسيان في الجهود الرامية إلى كفالة احترام حقوق الإنسان وحمايتها في أوكرانيا. وسوف تحدد أعمال الرصد والتحليل المستقلة لحالة حقوق الإنسان احتياجات المساعدة التقنية، أو القانونية، أو غيرها من أنواع المساعدة، وتساهم في التصدي للأسباب الجذرية للعنف. ومسائل حقوق الإنسان المرتبطة بالأزمة الحالية في أوكرانيا بحاجة إلى معالجة شاملة في إطار حل سلمي وتفاوضي للأزمة. ويجب أن تواصل السلطات إشراك جميع الفئات في البلد، والتأكيد لها على معالجة مخاوفها.

إن حركة التمرد المستمرة في شرق أوكرانيا تضع الملح في الجرح على نحو صارخ وتؤدي إلى تفاقم حالة سياسية هشة أصلا وتخلّف آثارا بعيدة المدى على حقوق الإنسان والسلام والأمن. ونعلم جميعا أن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تحدث في حالات الصراع، وهي حقيقة ثابتة. وهذا يؤكد على ضرورة إيجاد حل سياسي ودبلوماسي سريع للأزمة في أوكرانيا. ونحث جميع الأطراف المعنية على التوقف عن قرع طبول الحرب. يجب عليها أن تعمل جاهدة لتخفيف حدة التوترات المتصاعدة، واحتضان الحوار بجميع تشعباته، لما يكفل المصالح الكبرى لشعب أوكرانيا. وقد أعربنا جميعا حول هذه الطاولة عن الأمل في أن يؤدي الاجتماع الذي سيعقد غدا، ١٧ نيسان/أبريل، إلى إيجاد حل للأزمة. وآمل ألاّ تكون آمالنا في غير محلها. وآمل أن تكون آمالنا مبررة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بغية مناقشة التقرير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. وإنني ممتن للأمين العام المساعد، إيفان سيمونوفيتش، على تقديم هذا التقرير اليوم.

تُعقد هذه الجلسة اليوم بالترافق مع الحقيقة التالية المنطبعة في أذهان الجميع: إن الحالة في أوكرانيا قد تم إدراجها في جدول أعمال المجلس لا لشيء إلاّ لسبب العدوان العسكري الروسي، الذي ينبغي عدم تصوّر حدوثه في القرن الحادي والعشرين، ولكنه بات ظاهرا للعيان. وترحب أوكرانيا بنشر التقرير، الذي يأتي انعكاسا للحالة في بلدي في ميدان حقوق الإنسان على نحو موضوعي بما فيه الكفاية.

إن الحكومة الجديدة في أوكرانيا، خلافا للإدارة السابقة، راغبة في تبنّي التوصيات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في بلدنا، ومستعدة لذلك. في الوقت نفسه، نأمل من الحكومة الأخرى المذكورة في التقرير أن تتخذ أيضا إجراءات محددة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها.

ترفض الوثيقة بشدة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الأقليات الروسية في أوكرانيا، فهي استُخدمت كذريعة لشن روسيا عدوانها العسكري ضد بلدنا، وضم شبه جزيرة القرم، الأمر الذي أعلنته الجمعية العامة غير قانوني.

لقد ذكر زميلي الروسي اليوم أن اللغة الروسية في أوكرانيا هي في حالة خطر. اسمحوا لي أن أعرض على المجلس بعض الأرقام المقارنة عن الحالة المتعلقة بحماية الحقوق اللغوية لعدة ملايين الأوكرانيين في الاتحاد الروسي والروس في أوكرانيا.

هذه الأرقام تقوم على تقرير المفوض السامي للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ آذار/مارس – نيسان/إبريل ٢٠٠٩. ويرجى من الأعضاء مقارنة الأرقام.

في ما يتعلق بالمدارس الثانوية، لا توجد مدارس ثانوية أوكرانية في الاتحاد الروسي لنحو مليوني شخص أوكراني على الأقل هناك. بينما في أوكرانيا، توجد ١٠١ ٢٥٦ مدرسة ثانوية روسية.

وفي ما يتعلق بالنشر، تُنشر سبع صحف أوكرانية على نفقة السلطات المحلية والمنظمات الأوكرانية في الاتحاد الروسي. ولا يجري تقديم الدعم المالي على المستوى الاتحادي لضمان توفير ما تحتاجه من معلومات الجالية الأوكرانية المقيمة في الاتحاد الروسي. وتوجد ١ ١٧٦ صحيفة تصدر باللغة الروسية في أوكرانيا.

وفي ما يتعلق بالبث الإذاعي، يوجد برنامج بث إذاعي واحد في روسيا باللغة الأوكرانية. وتضم برامج التلفزيون والإذاعة التي تبث باللغة الروسية في أوكرانيا نحو ٧٤ في المائة من مجموع البث في أوكرانيا.

وقال الممثل الروسي الدائم اليوم أن ثمة زيادة في معاداة السامية وتوجد نازية جديدة في أوكرانيا. وإن الجانب الروسي يشعر بالقلق لأن ذلك غير متجسد في تقرير حقوق الإنسان اليوم. اسمحوا لي أن أقتبس بعض المقتطفات من رسالة مشتركة منذ فترة ليست طويلة وموجهة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من رابطة مؤلفة من ٢٦٦ منظمة يهودية في أوكرانيا.

”إن التكهنات عن إضفاء الطابع الأوكراني المنطوي على العنف وحظر الكلام باللغة الروسية الذي تشدد عليه دائماً وسائط الإعلام الروسية ينبغي أن تظل ندبا على ضمير هؤلاء الرواة. إن الثقة التي أعربتم عنها يا سيادة الرئيس، بشأن زيادة المعاداة للسامية في أوكرانيا لا ترتقي إلى مستوى الحقائق. وربما التبس عليكم الأمر عند الإشارة إلى أوكرانيا بدلاً من روسيا، حيث عملت المنظمات اليهودية على توثيق الزيادة في معاداة السامية في العام الماضي.

”لقد انتابنا الشعور بالخوف ولا يزال يلازمنا بسبب تدافع أتباع باندیرا والفاشيين إلى الإمساك بالسلطة في أوكرانيا، وينبغي لنا أن نتوقع مذابح يهودية. أجل، نحن ندرك أن المعارضة السياسية والقوى الاجتماعية قد حققت تغييرات إيجابية في السلطة التنفيذية في البلد المؤلف من مجموعات مختلفة. والوطنيون من بين تلك المجموعات، ولكن حتى أكثر الناس تهميشاً منهم لا يكنون مشاعر معادية للسامية وغيرها من أشكال كره الأجانب. وما نعرفه أن الوطنيين منا تحت سيطرة المجتمع المدني والحكومة الجديدة في أوكرانيا، وذلك ليس هو الحال بالنسبة للنازية الجديدة الروسية التي تشجعها أجهزة الاستخبارات لديكم.“

تطرق اليوم زميلي الروسي أيضا إلى القضية المتعلقة بالسيد تساريف والسيد دوبكين بوصفهما مرشحين للانتخابات الرئاسية. وقد أذن لي أن أقول أننا ندين جميع أشكال العنف، لا سيما عندما يتعلق ذلك بقادة المعارضة والمرشحين للرئاسة. وفي ذلك السياق، لا بد للشرطة من أن تقوم بالعمل حيث أنها ملزمة بإجراء تحقيق مناسب وتقديم نتيجته إلى المحكمة. لقد نظر اليوم البرلمان الأوكراني في تلك القضايا ونتوقع أن يجري تقييمها ومن ثم يقوم مكتب المدعي العام بالتعقيب عليها.

أود أيضاً أن أذكر شيئاً يبعث على الاهتمام في الحالة. إن الحالة باقترانها بالأعمال العدوانية المرتكبة ضد أوكرانيا لا يمكن استبعادها بوصفها استفزازاً من جانب خصومنا. وأذكر ذلك بأن السيد تساريف هاجمه أشخاص غير معروفين، وإن الذين أنقذوه كانوا من القطاع الذي يسير على الطريق المستقيم

– بالتحديد القوات التي تتهمها روسيا على الدوام بإظهار التعصب الشديد تجاهها. وشكر السيد تساريف علانية ممثلي تلك المجموعة على إنقاذه. وبثت قنوات الأخبار الأوكرانية الرئيسية هذه القصة على نطاق واسع. ولم تبث القنوات التلفزيونية الروسية إلا جزءاً من تلك المقابلة. ولدينا النص الكامل على قرص مدمج وسوف نعطيه لزملائنا الروس.

نهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلاحظ بصورة وثيقة انتهاكات حقوق الإنسان الوارد ذكرها بالتفصيل في التقرير المعروض عليها والتي حدثت خلال فترة الاستفتاء الصوري الذي جرى في شبه جزيرة القرم في ١٦ آذار/مارس. وقد تضمن التقرير مضايقات، واعتقالات تعسفية، وتعذيب، وانتهاكات لحرية التعبير، وانتهاكات لحرية الإعلام وعدم الحصول على معلومات، وعدم توفير الحماية للصحفيين. ويولى التقرير عن حق اهتماما خاصا لانتهاكات حقوق سكان شبه جزيرة القرم الرازحين تحت نير الاحتلال الروسي. ومن أضعف الفئات في شبه جزيرة القرم المتمتعة بالحكم الذاتي طائفة التتار والأوكرانيون الذين جرى تخويفهم وإرغامهم على ترك ديارهم بسبب عدم توفر بيئة آمنة وحرمانهم من حقوقهم وحرياتهم. ويعتبر قادة التتار الحالة العمل الثالث من أعمال الإبادة الجماعية ضد مجموعاتهم الإثنية التي جرت في القرن الماضي.

وبالنظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية الجارية حالياً في شبه جزيرة القرم، يصر الجانب الأوكراني على وجوب إبقاء الحالة في جمهورية شبه جزيرة القرم المتمتعة بالحكم الذاتي تحت رقابة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثتها وغير ذلك من آلية الرقابة الدولية. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتزام الأمم المتحدة إرسال بعثة رصد لإنشاء مكتب فرعي لها في سيمفيربول.

إننا إذ نضع في اعتبارنا أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، المعنون ”السلامة الإقليمية لأوكرانيا“ نشعر بالجزع إذ أنه وفقاً لتحليل للتطورات والعوامل الأخيرة في المناطق الشرقية من أوكرانيا، يفيد التقرير بوجود تدخلات خارجية في الحالة، وبوجه الخصوص اشتراك أفراد وصلوا من روسيا في الاحتجاجات والصدامات. وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة في يوم الأحد الموافق ١٣ نيسان/إبريل (انظر S/PV.7154)، قدمنا بعض الحقائق عن هذا التدخل. ويمكن للمرء أن يجد المزيد من الأدلة إذا قام بزيارة للموقع الرسمي للاستخبارات الأوكرانية.

إن الدهشة تتملك أوكرانيا إذ أن الانتقاد الوحيد لعملية إنفاذ السلام في أوكرانيا صدر عن الاتحاد الروسي. ولعل المجلس يتذكر أن هذا البلد من أكثر البلدان استخداماً للأدوات المضادة للإرهاب ضد مواطنيه. أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن روسيا تستخدم نفس الاستراتيجية في جميع عمليات مكافحة الإرهاب، أي إن لم يسلم نفسه الخصم، فإنها تقتحم موقعه بغض النظر عن التكلفة. ويمكن الاستشهاد بعشرات الأمثلة على ذلك. يجري الاضطلاع بعملية الإنفاذ في أوكرانيا لحماية الناس واستعادة القانون والنظام في بعض مناطق أوكرانيا. وإن العملية تستهدف بصورة حصرية المجموعات المسلحة التي ترتكب أعمالا ذات طبيعة إجرامية، بما في ذلك الاستيلاء على المباني الحكومية، ومرافق الشرطة والمرافق العسكرية والمطارات. وتدعم وحدات قوة عمليات الشرطة الخاصة الروسية تلك المجموعات المسلحة دعماً قوياً، وهي تتسلل بصورة غير شرعية إلى الأراضي الأوكرانية.

لقد ذكر زميلي الروسي اليوم أن أول إراقة دماء كانت في شرقي أوكرانيا، وإن أفراد ضباط عملية إنفاذ السلام الأوكرانيين الذين قتلوا في هجوم مدبر جيدا أشرف عليه الضابط الروسي إيهور ستريليكوف. يمكن للمجلس أن يجد المعلومات المفصلة على الموقع الشبكي للاستخبارات الأوكرانية: www.sbu.gov.ua.

في ضوء ذلك، نتطلع قدما إلى صدور التقرير المقبل للبعثة والذي سيركز على شرق أوكرانيا.

لقد ذكر بوضوح خبراء الأمم المتحدة أن عددا من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في أجزاء أخرى من أوكرانيا كانت من مخلفات الحكومة السابقة التي أصبحت من بين الأسباب الرئيسية التي حملت على الاحتجاجات الجماهيرية الأوكرانية التي جرت في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤. معروفة جيدا الأسباب التي ما برحت منذ عقود تشكل تحديا لحقوق الإنسان في أوكرانيا بشكل عام وفي المناطق الشرقية والجنوبية بشكل خاص، ألا وهي، الفقر، وارتفاع مستوى الوفيات عند الأطفال، والبطالة، وظروف العمل المحفوفة بالمخاطر، لا سيما الظروف السائدة في صناعة تعدين الفحم الحجري.

ونتيجة لذلك، فإن حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الواردة في دستور أوكرانيا لم تكن تُحترم دائما في بلدي.

السبيل الوحيد الذي يمكن لأوكرانيا أن تواجه به تلك المشاكل هو إحداث تغيير كبير في الوضع الراهن الموروث، بغية بناء مجتمع مدني منفتح وديمقراطي. والبرلمان والحكومة المشكّلان حديثا في أوكرانيا ذكرا مرارا التزامهما بالإصلاحات التي تهدف إلى القضاء على تلك البقايا من الماضي، ونحن ممتنون لواضعي التقرير على ذكرهم الاتجاهات الإيجابية في أنشطة السلطات الأوكرانية الجديدة التي تشير إلى استعدادها للابتعاد عن مظالم الماضي، ووضع رؤية جديدة لمستقبل أوكرانيا. وخطة عمل الحكومة التي تقدّم بها مجلس الوزراء الجديد تشمل مشاكل كل منطقة من مناطق أوكرانيا. فهي تركّز على الاحتياجات العملية للسكان، بما في ذلك الأقليات العرقية. وما نحتاج إليه، بغية تحقيق تلك الأهداف، هو أن تتركنا روسيا نعيش في سلام.

إننا نقدّر تقديرا كبيرا الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تطبيع الوضع في أوكرانيا، ونحن مستعدون لتعزيز تعاوننا مع هيئات حقوق الإنسان التابعة لها، بغية إيلاء الاهتمام المناسب لمسائل حقوق الإنسان لدى تنفيذ إصلاحاتنا على نطاق واسع. فهذه الإصلاحات ترمي إلى كفالة سيادة القانون، وإنشاء مجتمع ديمقراطي وتعددي، والقضاء على الفساد، والامتثال للمعايير الاجتماعية، وحماية حقوق الأقليات. والتحول الحقيقي في هذه العملية سيكون الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أوكرانيا بتاريخ ٢٥ أيار/مايو. ونحن مصممون على إجرائها مهما كانت الظروف، وجعلها الانتخابات الأكثر شفافية في تاريخ أوكرانيا المستقلة.

أشكر المجلس على دعمه وتفهمه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، أجد نفسي مضطرا إلى التوقف عند تأكيدات شتى ذكرها زميلي الأوكراني للتو في بيانه. لا يسعني أن أحلل بيانه بالكامل، لا سيما وأنه من المستحيل معرفة أي أجزاء من بيانه هي من كتابته، وأي أجزاء هي مقترضة من بعض المصادر المخفية، حيث أن زمانها ومكانها غير معروفَين. مهما يكن، إنه بطبيعة الحال مسؤول عن كل ما قيل.

سوف لن نناقش في مجلس الأمن الحالة في شبه جزيرة القرم، أو على الأقل ليس تحت عنوان الحالة في أوكرانيا. لكنه جاء على ذكر تأكيد واحد يشكل مجرد استفزاز لا يمكنني أن أتجاهله، وهو أن سكان القرم من التتار يعتقدون بوجود فصل ثالث في تاريخ الإبادة الجماعية ضدهم، وما إلى ذلك. هذا مجرد هراء واستفزاز يتصف بالوقاحة. فعلى سبيل المثال، إن الدستور الجديد الذي تمّ اعتماده بالفعل في شبه جزيرة القرم يعزز في الواقع لغة التتار بوصفها اللغة الرسمية الثالثة في القرم، وهذا

لم يحصل أبدا من قبل، إلى جانب الروسية والأوكرانية. وقد جرى حجز مناصب رفيعة المستوى في الدوائر الوزارية في شبه جزيرة القرم لممثلين من التتار، وهذا لم يحصل أيضا من قبل.

علاوة على ذلك، سيكون تتار القرم قادرين على الاستفادة من حقيقة أن مسائلهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المسائل لن تعالجها السلطات الروسية وحدها، التي توليهم الاهتمام الذي يحتاجونه، ولكن ذلك سيتم بمساعدة تتارستان، التي هي أحد أقوى وأعتى وأنجح البلاد التابعة للاتحاد الروسي. وثمة اتفاق تم إبرامه بالفعل بين السلطات الروسية وتتارستان للعمل معا بشأن هذه المسألة. لذلك، لا داعي للمجلس كي يقلق حول مصير تتار القرم. وطوال العقدين ونصف العقد منذ أن أصبحت أوكرانيا مستقلة، عانى تتار القرم ممّا نسميه نحن بالروسية الوجود البائس. هذه الحالة ستأتي الآن إلى نهايتها، على الرغم من أن ذلك قد يستغرق بعض الوقت.

أنتقل الآن إلى موضوع آخر ليس من المناسب أن يتناوله مجلس الأمن، ولكن زميلي الأوكراني أخطأ في فهم ما قلته عن اللغة الروسية في أوكرانيا. ما قلته هو أن اللغة الروسية يجري العمل تدريجيا على تهميشها. وهذا هو الحال بالضبط. الخطوة الأولى التي اتخذتها القيادة الجديدة للسيد سيرغييف كانت إلغاء الاصدارات باللغة الروسية من جميع مواقعها الشبكية الوزارية. لقد ذكر العديد من الارقام؛ لدي رقم واحد. حسب معلوماتي، من بين المدارس الروسية التي كان يبلغ عددها ١٩٥ مدرسة في كييف إبّان التسعينات، لا يزال هناك خمس مدارس. وبغية الالتحاق بأي جامعة أوكرانية، على المرشح أن يخضع لمقابلة باللغة الأوكرانية. وبما أن اللغة الأوكرانية قريبة من الروسية، فهي لا تزال لغة ينبغي أن تدرس على حدة، لذا يجهد الروس لتعلم اللغة الأوكرانية بغية النجاح في مقابلة الدخول إلى الجامعة. ومع ذلك، هذا موضوع رئيسي يستحق مناقشة وبحثا منفصلين، ويشمل حقوق الأوكرانيين في روسيا. بطبيعة الحال، الأوكرانيون في روسيا لا يعيشون جميعا في منطقة ضيّقة، خلافا للروس الذين يعيشون في أوكرانيا.

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن البيانات التي أدلى بها بعض زملائي الآخرين في مجلس الأمن. غني عن القول إن جوانب كثيرة من مناقشتنا تذكّرنا بالأرقام القياسية التي تم تحطيمها، والواقع أننا تناولنا هذا الموضوع عشرات المرات، ولكن بعض الأشياء التي قالها زملائي اليوم كانت مذهلة حقا. فعلى سبيل المثال، قال زميلنا البريطاني إن روسيا ينبغي أن توضح شواغلها. لقد أصدرنا العديد من البيانات على أعلى المستويات. وأوضحنا شواغلنا على مستوى وزارة خارجيتنا. وعمد وفدنا في الأمم المتحدة مرارا وتكرارا وبقدر كبير من التفصيل إلى توضيح رؤيتنا لكيفية أن نقوم – جنبا إلى جنب مع الأوكرانيين وأعضاء المجتمع الدولي الذين هم على استعداد لذلك – باقتراح العمل الذي يساعد أوكرانيا على إخراج نفسها من هذه الأزمة. ولكن بعض الناس لا يزالون جالسين هناك، ينتظرون منا توضيح شواغلنا. ربما هم ببساطة لا يستمعون إلينا؛ أو ربما لا يريدون الاستماع إلينا. هذا موضوع آخر تماما.

بالإنتقال إلى الجانب الثاني من هذه المسألة، بطبيعة الحال إنه لأمر جيد أن يجري الاستماع إلى شواغلنا وتفهّمها، ولكن الشيء المهم هو تفهّم مخاوف الناس في أوكرانيا، وفي هذه الحالة تفهّم شواغل الناس في جنوب شرقي أوكرانيا وجنوبها. ماذا فعلت قيادة كييف في أوكرانيا للاستماع إلى شواغلهم؟ لقد زار السيد ياتسينيوك منطقة دونباس. لكنه لم يجتمع حتى مع متظاهر واحد من المتظاهرين. التقى أصدقاءه، القلّة منهم – الناس الذين عينتهم قيادة كييف في شتى المناصب. صحيح أنه قال بعض الأشياء الصحيحة، التي نقضها أساسا في وقت

لاحق زميله السيد تورتشينوف، الذي قال في اليوم التالي إنه ينبغي استخدام القوة العسكرية ضد المنطقة الجنوبية الشرقية.

أنتقل الآن إلى البيان الذي أدلت به زميلتي المحترمة ممثلة الولايات المتحدة. لقد قالت شيئا صحيحا تماما، وهو أنه ليس جيدا أن تحمل المعارضة السلاح وتستولي على المباني الإدارية. وإنه لأمر مزعج، مع ذلك، أن هذا الادراك من جانب ممثلة الولايات المتحدة قد أتى متأخرا جدا. فعلى سبيل المثال، لماذا لم يكن ذلك متوقعا في كانون الثاني/يناير، عندما كانت كييف تعيش حالة من الاضطراب أشد بعدة درجات مما نراه في مدن شرق أوكرانيا؟ لماذا لم تقل ممثلة الولايات المتحدة الأشياء نفسها هنا في الأمم المتحدة، أو في واشنطن العاصمة، أو في محادثاتها العديدة مع سلطات كييف؟ لعلها هذه الأزمة لم تكن لتحدث حينها. بطبيعة الحال، لا يكون الأمر جيدا عندما يحمل المواطنون السلاح، ولكن في كييف، عندما برزت مسألة الوحدات غير المشروعة، ظهرت إحصائية واحدة تفيد بأن هناك ٣ ملايين قطعة من الأسلحة النارية غير مشروعة في أوكرانيا. ولكن عندما يقلق الناس إزاء رفاههم ويحاولون الدفاع عن أنفسهم بطريقة ما، كيف يمكنهم ألاّ يسلّحوا أنفسهم؟ هذا بلا شك أمر مفهوم، على الرغم أنه من وجهة نظر قانونية، بالمعنى العادي للكلمة، فإنه يثير الأسئلة بطبيعة الحال.

زميلي الفرنسي ذكر عبارة ممتازة، ”الواقع الافتراضي“. بالتأكيد، وجدت نفسي أفكر في هذه العبارة بالتحديد عندما كنت استمع إلى البيانات التي أدلى بها بعض زملائنا. استلم الناس السلطة في كييف بالوسائل العسكرية. العديدون منهم لديهم السمعة التي تجعلك تفكر مرتين قبل مصافحتهم. في عام ٢٠١٢، قرّر البرلمان الأوروبي أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال إقامة أي تحالف معهم. يبدو أنهم يقدّمون الوعود من نوع ما، ولكنهم لا ينفّذون أيا منها. فعلى سبيل المثال، تعهدوا بنزع سلاح الناس في كييف. لم يفعلوا ذلك. هل أجريت أي تحقيقات موضوعية في أعمال العنف التي وقعت في كييف خلال شباط/فبراير، وربما في الأزمة التي كانت قائمة قبل ذلك؟ لقد ظهر مدع عام كان أيضا ممثلا لحزب سياسي وقال إن السلطات السابقة هي التي تلام على كل شيء. البعض منها يقدّم الوعود للعالم الخارجي، وهو يصدّقها. هل هم سُذج لهذه الدرجة؟

وأرى أنه من المثير أن هذه ليست هي المرة الأولى التي نشهد فيها هذا الأمر في السنوات الأخيرة. ولسبب ما، يعتقد بعض زملائي الغربيين أنه إذا وقع انقلاب، فمن الأفضل أن يكون مسلحا وأن يؤدي دائما إلى استيلاء الديمقراطيين على السلطة. توماس جيفرسن يمكن أن يؤدي دور البطولة في كل هذا. لكن أي يمكن أن نعثر على مثل هؤلاء الأفراد؟ فهل يتمتع أي واحد ممن يتولون السلطة الآن بسمعة طيبة كسياسيين ديمقراطيين؟ لن نعثر هناك على أي من هؤلاء الأفراد.

وهل قام أي واحد من هؤلاء الديمقراطيين المزيفين بأي شيء يشبه الديمقراطية ولو في حدها الأدنى؟ لا يجود أي شيء في البرلمان الأوكراني (فركوفنا رادا) سوى الشجار بالأيدي. وكل معارض يتم طرده بالقوة. وهناك مخيمات عسكرية في ساحة ”ميدان“؛ ولم يتم نزع سلاح أي فرد من حركة ”قطاع الحق“. وهؤلاء المتسترين بقناع الديمقراطية، بعد فشلهم في إرساء أي شكل من أشكالها في كييف، يسعون الآن إلى فرض الديمقراطية – أو القانون والنظام بالقوة، مثلما قال بعض زملائنا – من خلال نشر القوات المسلحة في شرق أوكرانيا. ذلك هو الواقع الافتراضي.

وقد أشار عدد من زملائي بنبرة تأييدية إلى الانتخابات التي يجري التحضير لإجرائها في ٢٥ أيار/مايو. ونحن لا نعرف كيف ستتطور مجرياتها كافة، لكن ماذا يثير شواغلنا؟ أنا أتفق مع زميلي الأوكراني – لا أذكر كلماته بدقة – على وجوب

القيام بتغيير جذري لأساليب الماضي. يجب القيام بقطيعة مع الماضي. ويُطلَبُ من الشعب الأوكراني الآن شراء سلعة مخفية بدون معاينتها. ويُطلبُ منهم انتخاب رئيس في ٢٥ أيار/مايو، لكن من غير الواضح تماما نوع السلطة التي سيتولاها. أي شكل من أشكال الحكومة سيترأسها؟ هل سيتمتع بسلطة كبيرة، أم أن رئيس الوزراء سيحظى بسلطة أكبر؟ غير أن الانتخابات ستُجرى في ٢٥ أيار/مايو. وكان سيكون من المنطقي على نحو أكبر القيام بإصلاح دستوري قبل الانتخابات الرئاسية، لكن ذلك المنطق عُكِس مساره ويجري تقديم موعد إجراء الانتخابات البرلمانية. هل هذه ديمقراطية؟ أهكذا تتم القطيعة مع الماضي ويتم بناء أوكرانيا الديمقراطية الجديدة؟

وأخيرا وليس آخرا، أتطلع إلى المفاوضات في جنيف. إننا نستعد لها بصورة متأنية للغاية. وما لم يتم تقويضها جراء الأحداث في جنوب شرق أوكرانيا، فإنها ستجري فعلا. لكن هل سيكون شركاؤنا الغربيون وأوكرانيا مستعدين لها. ذلك سؤال هام بالنسبة لنا. وقد يستغرب البعض، لكننا سعينا إلى إيجاد مختلف الصيغ لإشراك ممثلي المنطقة. وبما أن السلطات ذاتها غير قادرة على إجراء الحوار، فإننا نعتقد أنه بالإمكان القيام بذلك باستخدام صيغتنا. وبطبيعة الحال، لم تتم الاستجابة لاقتراحنا.

فلننتظر النتائج التي ستتمخض عن اجتماع جنيف. وبطبيعة الحال، فإننا نأمل أن يؤدي إلى إنشاء أوكرانيا التي ستصير على درب التنمية العادية، ويمكن فيها لجميع المناطق والطوائف الدينية والعرقية في البلد أن تستشرف آفاق مستقبلها. عندئذ فقط سيكون بمقدورنا معالجة مشاكل أوكرانيا الاقتصادية. وندعو شركاءنا إلى المشاركة في هذا الحوار، بما في ذلك من خلال الرسالة المشهورة التي وجهها الرئيس بوتين إلى عدد من رؤساء الدول الأوروبية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا للإدلاء ببيان آخر.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): أحيانا، لا فائدة من التعليق على بعض الأشياء. وعلى أي حال، فإن زملاءنا الروس سيتمسكون بموقفهم ورأيهم، وسيعرضون الحالة على النحو الذي يرغبون في أن نراها به.

لقد خلق زملاؤنا الروس واقعا افتراضيا يقول فيه الجميع شيئا ما لكنهم يعيشون داخل فقاعتهم المنعزلة. فسواء شاء السفير تشوركين أم أبى، فسيتعين عليه أن يشارك في مناقشة بشأن مسألة القرم لأنها جزء من التراب الأوكراني. هي محتلة مؤقتا، لكننا سنواصل المناقشة بشأنها حتى نستعيدها. وقد رأينا كيف أن العالم قاطبة يؤيد أوكرانيا. ومن المؤسف أن يستخدم السفير الروسي عبارات مثل ''الأكاذيب'' وما إلى ذلك عندما يدلي بتعليقاته. ومن المخجل عدم مشاركة السفير شخصيا ومرؤوسيه اجتماع مجلس الأمن مع وفد القرم، برئاسة المدافع المشهور عن حقوق الإنسان مصطفى دزيميلف، الذي قضى في السجون السوفياتية ١٥ عاما بسبب دفاعه عن حقوق شعبه. وقد قال ما قلته للتو تماما، بينما رفض

السفير الروسي موقفه واصفا إياه بالأكاذيب والاستفزازات. وسيعرف تتار القرم الآن أن الروس يعتبرون موقفهم مجرد أكاذيب واستفزازات.

ليس لدي أي تعليق آخر، لأن كل ما قاله الروس لا يمثل سوى التضليل وتشويه الحقائق بأسلوب نعرفه جميعا حق المعرفة. أشكر أعضاء المجلس على سعة صدرهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.